AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

329.962
H67rA
C.1

رد الحزب الوطني

على تقرير

﴿ المعتمد البريطانى ﴾

(في مصر) .

سنة

(١٣٢٩ هـ — ١٩١١ م)

(مطبعة الهداية برحبة عابدين بمصر)

المقدمة

لم تكن عادة الحزب الوطنى فى الماضى أن ينشر تقريرا يرد فيه خاصة على التقارير السنوية التى يرفعها معتمد الدوله البريطانية لحكومة انكلترا مكتفيا بما ينشر فى لسان حاله وما يعقده من المؤتمرات فى مصر وفى البلاد الاوربية ليناقش فيها أعمال الاحتلال والتى لا يرد عادة لها ذكر فى تلك التقارير

وقد كان من المحتمل أن يقال بأن تلك التقارير هى نتيجة العلاقة بين المعتمد ودولته والتي لا دخل للمصريين فيها وأن كانت ماسة بهم عن بعد وكان من المحتمل أيضاً أن يكون تعرض الحزب الوطنى لها داخلا فى دائرة اتهامه « بالتحرش بالانكليز والتحريض عليهم » بغير حق . حتى فى الامور التي لا تعنيه مباشرة ولكن كل من يتصفح تقارير السنوات الاخيره لا يشك لحظة أن الحزب الوطنى انما هو فى موقف الدفاع كعادته لا موقف الاعتداء حتى أصبح الناس في مصر يلحون بضرورة الرد على تلك التقارير

ومهما كان لهذه الاعتبارات من الاهمية فانه فضلا عن ذلك نجد كثيرا ممن يشتغلون بالمسألة المصرية يعلقون أهمية كبرى على تلك التقارير وينتظرون ظهورها بفارغ صبر وقد يبنون عليها أحكامهم الخاصة بنا بينما (نحن الذين من مبدئنا أن نكون كرماء لضيوفنا) ننتقل من عاصمة الى أخرى من عواصم أوربا ولا غرض لنا غير الدفاع بالطريقة الشرعية عن حقوق بلادنا المغتصبة. وقد يمضى زمن ما والرأى العام الاوربى ممتلئ بما يختار الاحتلال تدوينه فى تقاريره ولا يسمع فيه صوت الامة المصرية وهي تعالج العقبات التى تقيمها لها الحكومة الانكليزية حتى فى مجرد استماع صوتها. لهذا رأت اللجنة

الادارية للحزب الوطنى أن تقرر فى هذه السنة ضرورة وضع تقرير تردفيه على تقرير السير ألدن غورست الذى ظهر أخيرا وان يكون ردها هذا قاصرا على ما كان ماسا بالحزب الوطنى وعلى ما ورد اعتداء على استقلال البلاد الداخلى. وهى مع ذلك ليست فى حاجة الى التصريح بأن ليس لتلك التقارير صفة رسمية بالنسبة للمصريين أنفسهم وان كانت لها تلك الصفة بالنسبة لعلاقة العميد بدولته ولا يمكن أن يكون الامر على خلاف ذلك خصوصا فى نظر حزب لا يرى للاحتلال نفسه وجودا شرعيا

كانت تقارير الاحتلال فى أوائل سنيه تذكر حالة البلاد المالية والادارية ونتائج أعماله فيها ثم أخذت تتسع بأنتشار الحركة الوطنيه وأصبحت وهي مسوقة بعوامل المطامع تتعمد اختلاق التهم الفظيعة وتوجيهها الى الامة المصرية لتسيء سمعتها امام الرأى العام الاوربى فهى التي اخترعت تهمة التعصب الديني والقلق السياسي والجامعة الاسلامية ومنافاة طبيعة المصريين للحكم الذاتى وغير ذلك مما لا تجهل نظارة خارجية انكلترا أنها تهم لا حقيقة لها . وقد وقف الحزب الوطنى مدافعا عن تلك التهم وهو على طريق الحق فلم تطل مدة الجهاد حتى كاد يتلاشى الأثر السيء المترتب على تلك الاشاعات والتى تستر وراءها اطماع الاحتلال الذاتية

فلم ير عميد الدولة المحتلة بدا من الحملة عليه وأخذ يحاول في تقريره الاخيران يفصله عن الحركة الفكرية العامة المصرية فعبر عنه فى خاتمة مقدمته (بالفريق الصغير) الذى لا يألو جهدا عن التهييج والتحريض السياسى. ولسنا فى مقام بيان التناقض في قوله هذا لما جاء فى تقاريره السابقة التى اعترف فيها بأن كراهية الاحتلال وعدم الثقة به والجزم بسوء مقاصده تعد من الشعور

الكامن فى نفوس المصريين عامة فان الذي يطلب البقاء على قول واحد من ساسة المستعمرين انما يطلب محالا ولكننا أردنا بتلك الاشارة ان نرفع الشبهة في ادراك حقيقة الحزب الوطني وخطأ مبدئيا قد لا يخفى تماما على كل من له علاقه بالاحوال المصرية الحاضرة

ليس الحزب الوطني فئة صغيرة وانما هو رأي شائع بين الامة المصرية فى سوء نيات الاحتلال الذى وطئ بقدميه كل عهوده السابقة

ليس الحزب الوطنى عامل تهييج وفتنة وانما هو شكل من أشكال الفكرة الوطنية الشريفة الهادئة دعت اليها مطامع الاحتلال نفسه وسوء تصرفه

وليس الحزب الوطنى فى حاجة الى تبرير وجوده السياسي كما يزعم العميد (بأيهام الناس ان كل امتياز ومنحة تمنح للجمهور هي نتيجة طلبه لها وسعيه في الحصول عليها)لأن وجود الاحتلال فى ذاته كاف لتبرير وجوده

ليس الحزب الوطني فى مصر شيئاً غريباً حتى يمكن ان تحوم حوله الشبهات أو يحار الناس فى تكييفه ومعرفة حقيقته

ان الحزب الوطنى حلقة من حلقات الفكرة الوطنية وهى احدي ضرورات المدنية الحاضرة التى خطت نحوها الامة المصرية من أوائل القرن الماضى

ظهرت الفكرة الوطنية في عهد اسماعيل يوم أنشئ تحت ستار النظامات المالية والادارية كل ما كان من شأنه سلب السلطة الخديوية لا لغرض اعطائها للامة بل لمجرد نقلها الى اليد الاجنبية فكان هذا الانتقال باعثا طبيعيا على تألم شعب كبير أصيب فى اعظم عواطفه وأدى ذلك بالطبع الى تقوية الشعور الوطني فبرزت بذلك مصر الحية وطلبت النظر في شؤونها

ولكن بدلا من ارضاء هذا الشعور باجابته الي بعض أمانيه عمدوا الى أغلاق ابواب مجلس شوري النواب الذى كان مبدأ انشائه سنة ١٨٦٦ ومهدوا طرق الثورة بهذه الوسيلة وسائر الدسائس التى احاطت بالبلاد من كل كنف والتى كانت على العموم شؤما وهى المعروفة بحوادث سنة ١٨٨٢

كانت الفكرة الوطنية فى مبدئها صغيرة مثل كل شئ ولكنها أخذت تنمو وتكبر تبعا لضرورات الحوادث والازمنة ومهما حاول كتاب ذلك العصر تسوئة مطالب الشعب المصرى ومهما كانت قدرتهم فى أساليب السخرية فان قولهم بأن الامة المصرية لا وجود لها هو ادعاء ما أسهل تقويضه . فقد كان رجال السياسة سنة ١٨٤٠ يخالفونهم في هذا الرأي اذ أظهروا فى ذلك العهد عطفهم علينا وقالوا إننا أمة

دخل الاحتلال مصر فى ظروف مخصوصة وبعهود معروفة ولكنه جعل قاعدة سياسته قائمة على الاثرة فنكث عهوده وأخذ ينزف ثروة البلاد ويحارب نشر التعليم ويجرد الشعب من قوته الحربية ويسعى لاخماد عواطف الحرية والوطنية ويعطل ذكاء المصريين ويحول بينهم وبين الحكم الذاتى بعد أن جاهدوا فيه فى الماضى وتمتعوا به زمناً ما وذلك باختلاق المعاذير أنواعا وأشكالا فأخذت الفكرة الوطنية بطبيعة الحال شكلا جديداً مندمجاً فى مبادئ الحزب الوطني الذى أخذ ينمو بسرعة لا تقل فى عظمتها عن مطامع الاحتلال نفسه ولكن بكل هدوء وسكينة وأصبح الجلاء والدستور من أقوى عقائد المصريين عامة

فهل يخاف الآن من تلك الحركة الشريفة غير من لا يريد الخير لمصر؟! وهو يكون لقول العميد (بأن مجلس الشورى والجمعية العمومية أصبحتا آلتين فى يد الحزب الوطنى) نصيب من الصحة

كان الحق يقضى أن يقول بأن فكرة الحكم الذاتى ملكت قلوب الامة المصرية في جميع طبقاتها ولا حيلة لنا فى التعرض لها وكان يجد لرأيه هذا دفاعا متينا لان مصر أول بلد شرقي خطا نحو المدنية الغربية ولأن المصريين فى مقدمة من نادى من الامم الشرقية بالحكم الذاتى. كان من الواجب ان لا يظهر الاحتلال بمظهر الواقف عقبة أمام مطالب شعب كبير مثل الشعب المصرى وكان من حسن السياسة ان لا يزيد الاحتلال في اتساع الهوة بتصريحاته الاخيرة

فشل الاحتلال فى دعاويه الاوليه عند ما رأي العرائض تقدم الى المعية السنية من جميع طبقات الامة بطلب اعادة الحكم النيابى الذى كان لمصر قبل دخوله وعند ما نادى أعضاء مجالسنا بضرورته ولكنه كثير الحيل فلجأ الي حجة جديدة هى انه « لا يمكن أن يزاد التقدم في مصر حتى يبطل التحريض على الاحتلال البريطانى » وقد كان الحزب الوطنى في مثل هذا الموقف تماما عند ما طلب العفو عن مسجونى دنشواي فلما صدر العفو أرسل يشكر الجناب العالى وحكومته وكذلك أحرار الانكليز الذين كانوا يجاهدون معنا فى سبيل احقاق الحق

ان الحزب الوطنى لم يكن قائما عن خطة التحريض المزعومة ولكنه يجد الاحرار لانه يحب الحريه بينما يريد الاحتلال ان يتخذ الآن كتفه مصعدا يعلو به الى حيث يستطيع تبرير سياسته الظالمه امام الامة الانكليزية خاصة والامم الاوربيه عامة

لم تكن الفكره الدستوريه وقفا على افراد دون افراد حتى كان يمكن أن يقال بأن الجمعية العمومية ومجلس الشورى أصبحتا آلتين فى يد الحزب

الوطني اذ لو صح ذلك لصح القول أيضاً بأن أحرار تركيا وفارس والترنسفال والصين كلهم آلات في يد الحزب الوطنى المصرى

ان تيار الفكر فى العصر الحاضر أصبح لا يتفق هو والحكم المطلق ولا يمكن أن تقف مصر متفرجة تشاهد حركة الدستور فى كثير من بلاد الشرق ولا تكون حاصلة عليه بعد جهادها الطويل فى الماضى

يدهشنا أن تخفى تلك الحقائق وان يجهد العميد نفسه فى تعليل طلب مجالسنا للحكم النيابى ولعل بمثل هـذا المجهود من الاستنتاجات البعيده غير الحقيقيه أمكن القول بان الحزب الوطنى كان يدفع أجر المحاماة عن الوردانى

ليس حادث بطرس باشا غالى من الحوادث العاديه فلو حدث فى أى بلد آخر لحام حوله ذوو المهن ليتمكن كل من اظهار مقدرته فى مهنته وليتخذ من ذلك طريقا لشهرته وقد رأينا كيف كان الاطباء يتزاحمون حوله أثناء اجراء العمليه بل سمعنا امام المحكمه مناقشة عنيفة بين اثنين من أشهر الجراحين الاجانب في مصر مع أن الحالة لم تكن من الامور الغامضة الي هـذا الحد فى فن الجراحه. كذلك حام حول الدفاع عن الوردانى كثير من المحامين بل كان بين الذين دافعوا عنه محام غضبت الامة جميعها عليه لانه شغل من قبل كرسي المدعى العمومى في محكمة دنشواى وهو لا يطمع ان يدفع له الحزب الوطني مليما واحدا وكان المحامى الوحيد من أعضاء الحزب الوطنى العاملين منتدبا من قبل المحكمة نفسها (١)

(١) بجواب نمرة ٢٤٤ مؤرخ ٢٠ ابريل سنة ١٩١٠

هذا مارأينا ان نضمنه مقدمة الرد نفسه أما الرد فقد قسمناه الى أربعة أقسام

(١) قسم يتعلق بسياسة انجلترا فى مصر من الوجهة العامة

(٢) قسم يتعلق بالحكم الذاتى فى مصر

(٣) قسم يتعلق بتفنيد دعوى الاحتلال أنه جاء مصر فاغناها من فقر وأسعدها من شقاء . ويدخل فى هذا القسم التكلم على موقف الانجليز حيال المصالح الاوروبية

(٤) وقسم يتعلق بالمعارف في عهد الاحتلال

سياسة انجلترا فى مصر

ان سياسة انجلترا فى مصر لم تستند قبل احتلالها لها أو بعده على وعد من وعودها أو عهد من عهودها أو على احترام الفرمانات المؤيدة لاستقلال البلاد الداخلى أو على المبادئ السامية التى تتفق وشرف ومصلحة شعب كبير كالشعب الانجليزى . بل ان سياستها كلما تقادم عهد احتلالها تتشكل بأشكال متباينة كلها قائم على ماتنتحله لوجودها من الاسباب والعلل الموهومة وماتهيئه من الوسائل التى تذيعها فى الغالب على لسان معتمديها بأساليب تكاد تكون عرضية كلما قضت مطامعها بذلك أو كان لها منها ماتزعم معه ايقاف حركة خواطر الوطنيين أو رد تيار المعارضين سواء أكانوا من بني مصر أم من ذوى المصالح فيها

وليس خافيا أن انجلترا احتلت مصر بعد أن لعبت فى سبيل هذا الاحتلال ألاعيب شتى تقشعر الانسانية من هولها كلما ذكرها الذاكرون وتتفتت المرائر عند تلاوتها كلما مر بها المؤرخون اذ أنها كانت تارة تبذر بذور الشقاق بين الخديو السابق وبين السلطان وتارة بينه وبين العرابيين وثالثة بينهم جميعا ورابعة بما أخذته على نفسها من العهود أمام الدول ذوات الشأن الاول في مصر لابسة ازاء كل قوة من هذه القوى لباس الصديق الحميم والناصح الامين حتي اذا هيأت لنفسها الظروف التى تهدد بها استقلال هذه البلاد دبرت مذبحة الاسكندرية على الشكل المفزع الذى دونه الكثير من المؤرخين غربيين كانوا أو شرقيين وهاجمت ذلك الثغر

وهو باسم بلا مسوغ شرعي وأمطرت أهله وهم هادئون ساكنون من قذائفها المدمرة وقنابلها المهلكة ماسطر لانجلترا أشد الصحف في تاريخها اسودادا !

نعم احتلت انجلترا مصر بعد أن ارتبطت مع الدول عامة ومع شعبها خاصة بعقود كثيرة وتصريحات وفيرة حددت بها خطتها السياسية

وليس علينا الآن نأتي هنا على بعضها ليعرف العالم مرة أخري مبلغ مساعى دولة كبيرة كالدولة الانجليزية لتنفيذ مآربها المرسوم وخطتها الموضوعة ولو كان فيه مساس بشرف تاجها واهانة لكرامة أمتها

فقد جاء في الخطاب الذي أرسله لورد جرنفل في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ عند ما كان رئيسا للوزارة الانجليزية والى سير ماليت الذى كان معتمدا سياسيا للدولة البريطانية فى مصر ما تعريبه:

« ان المقصد الاسمي الذى تسعي انجلترا اليه هو أن تساعد مصر على نيل سعادتها وامتاعها التام بالحرية التى خولتها اياها الفرمانات السلطانية المتتالية »

وجاء فى نفس هذا الخطاب فى موضع آخر ما تعريبه:

« ومن الضرورى أن أؤكد لكم أن غرضنا الوحيد هو أن تكون مصر فى بحبوحة من الاستمتاع باستقلالها الداخلى الذي منحتها إياه الفرمانات السلطانية »

وجاء فى بلاغ ترايا الذي صادقت عليه فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ ست دول عظيمة وهى المانيا والنمسا وايطاليا وفرنسا والروسيا وانجلترا ما تعريبه :

« ان هذه الدول الست تتعهد بألا تستولى أية منها على أرض من الاراضى المصرية ولا تبحث عن امتياز خاص بها ولا عن فائدة تجارية لرعاياها فى كل اتفاقية تقع فى شأن تسوية مسألة مصر »

وقال لورد جرنفل باعتباره رئيسا للوزارة الانجليزية باعلى صوته فى مجلس العموم الانجليزى في ٣٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ضمن خطابه الذى ألقاه يومئذ في مسألة مصر ما تعريبه :

« ان جميع الوزراء الانجليز متفقون على ألا طمع لنا في مصر وأن الجنود البريطانية لم ترسل اليها الا لتؤيد النظام وترد الى الخديو سلطته التي سلبت منه فالوزارة عازمة عزما أكيدا على أن تعرض على الدول الاوربية التسوية النهائية للمسألة المصرية »

وجاء فى المنشور الذي أرسلته الحكومة الانجليزية يوم ٣ يناير سنة ١٨٨٣ الى جميع الدول ما تعريبه :

« ان حكومة جلالة الملكة اضطرت تلقاء الحوادث الاخيرة الى تسكين الهياج العسكرى الذى قام في مصر وتأييد النظام والسلام فيها وقد بلغت هذه الغاية وأنها ترغب في سحب الجنود الانجليزية التى لا تزال فيها ضمانة للراحة العامة متى تأيدت سلطة الخديو »

وقال اللورد سالسبرى في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ما تعريبه :

« لنحترم وعودنا المقدسة وننجل »

هذا نزر قليل جدا من كثير من الوعود التى فاه بها ساسة انجلترا الممثلون لحكومتها قبل الاحتلال وبعده وهى فى جملتها تنحصر فى خمس مسائل حدد بها الاحتلال البريطانى خطته وهى :

أولا — اطفاء لهيب الحركة العرابية

ثانيا — توطيد سلطة الخديو

ثالثا — احترام استقلال مصر الداخلى

رابعا — عدم استئثار انجلترا بامتياز خاص أو بمصلحة دون غيرها من الدول

خامسا — احترام شرف تاجها وكرامة برلمانها بتنفيذ وعودها

فهل أمام هذه المواثيق التي أخذتها انجلترا على نفسها يستطيع رجل عاقل أو جماعة شريفة أو أمة طامعة في صحائف التاريخ البيضاء أن تقول انها أقسمت فبرت ووعدت فانجزت ؟

ان انجلترا حتى الساعة اذ مضى على احتلالها تسع وعشرون سنة لم تقدم دليلا واحدا على احترامها لمواثيقها بل على الضد من ذلك . فانها بعد ان أعلن ساستها تلاشي الاضطرابات التي دبرتها وخلقتها أخذت تعمل في مصر أعمالا لا تنطبق على مواثيقها التي قدمتها ولا على الخطة التي خطتها لنفسها بنفسها فهاجم رجال الاحتلال استقلالنا الداخلي بكل غلظة وبلا حق وميزت انجلترا نفسها بمميزات خاصة دون جميع الدول كما انقلب الاحتلال ضد السلطة الخديوية الشرعية فناوأها مناوأة العدو الالد وسلبها حقوقها سلبا تاما بعد ان جاء بحجة تأييدها ومناصرتها كما ادعت الحكومة الانجليزية مراراً وتكراراً . وهو مع هذا العمل الذي لا يشرف دولة في الوجود لا يظهر تقرير من تقارير معتمديه في مصر الا كان مفعما بآيات من الاطراء لنفسه متباهيا بحسن الادارة الموهومة التي أنعم بها على المصريين والايادي البيضاء التي لولا اخلاصه - المقلوب — لخير مصر لما كان لوادي النيل أثر في الوجود ! منتحلا لنفسه من الاسباب ماشاء مغررا بالعالم أجمع :

ولما كان واجبا على الحزب الوطني ان يرد على هذه المزاعم الزائفة — وعلى الاخص في هذا العام الذي ظهر فيه تقرير سير ألدون غورست قنصل جنرال انجلترا في مصر في الشكل واللهجة الغريبين والخطة التي ادعاها لحكومته

والتى لاتتفق وشرف الامة الانجليزية التي دون ساستها من التصريحات في شأن مصر مالا يشرفها في نظر من يحترمون الى اليوم الحق والانسانية والقانون ولما كان كذلك شرح تفاصيل اعتداء السياسة الانجليزية سواء كان على السلطة الخديوية أو على استقلال الامة الداخلى أو على حقوق الدول وعدم احترامها حتى الساعة لو عودها وعهودها يحتاج الي سفر كبير — رأينا ان نجمل الحوادث التى لعب فيها رجال الاحتلال ألاعيب شتى ونذكر الوسائل التى جرى عليها ولم تتفق باى حال مع ماأعلنه لتكون براهين ساطعة على سوء طوية الحكومة الانجليزية نحو مصر وتقلبها المستمر فى سياستها تنفيذا لمآربها

ماوطئت قدم الاحتلال أرض مصر حتى عملت السياسة الانجليزية على الغاء المراقبة المالية الثنائية ليتفرد بها مستشار انجليزى فى نظارة المالية مؤتمر باوامر وكيلها السياسى طبعا حتى تستفيد منها المشروعات الانجليزية من موظفين ومقاولين وذوى المصانع دون غيرهم وألغت المجلس النيابى المصرى مستعيضة عنه بهيئة شورية لاتملك من الامر شيئاً حتى لايكون لها منازع فى القبض على مرافق البلاد ولتشكل المصريين بالشكل الذى يلائم خطتها المرسومة أو بعبارة أخرى حتى لا يرقى المصريون الي مستوى الامم المتحضرة ولا يكونوا عضوا عاملا نافعا في جسم الانسانية وفصلت من أملاك مصر مصوع وزيلع وبربره وهرر بحجة أن مصر لاتقوى على حفظها بسبب ثورة السودان وعدم وجود قوة فيها وبذلك قضت السياسة الانجليزية — المدعية الاخلاص فى احترامها لاقسامها وأيمانها — على المعاهدات الدولية والفرمانات السلطانية التى طالما زخرف ساستها القول باجلالها والدفاع عنها وعدم التعرض لمسها بسوء ؛ !

طوح الاحتلال بعدئذ برجال الجيش القديم الى جحيم السودان ليكونوا

حطبا لنار الفتنة السودانية التى أثار لهيبها وحرك ساكنها رجاله الذين كانوا قد التحقوا بخدمة الحكومة المصرية في عهد الخديو الاسبق حتى لايكون امام السياسة الانجليزية نفس من أنفاس العرابيين اذ بلغ عدد الذين أهلكوا فيه ١٥٠٠٠٠ نسمة (١) بين عسكريين وملكيين وازداد بذلك لهيب الفتنة اندلاعا وادعى الاحتلال انه مضطر الى البقاء ربما تأمن مصر على حدودها من شر السودان ! !

وبعد أن سلخ السودان بلا شرع ولا قانون ذلك السلخ الذى لا يعتبره المصريون قاطبة بل ولا يعتبره القانون الدولى اذ لا مشروعية له ولا ينطبق على مصلحة مصر التى للعالم بأسره فيها شأن كبير أخذ يدرب جيشا ضئيلا حشر فيه من الضباط الانجليز عددا كبيرا لا يتفق ونظام عسكرى فى الوجود وشذ فى شرق السودان وغربه

تداخل الاحتلال كذلك فى نظارة الاشغال فعين لها وكيلا ومفتشا من الانجليز حتى يكون الماء وهو روح مصر ومفتاح سعادتها في يده ليقبضها متى أراد ويبسطها متى شاء ! كما تداخل فى البوليس والجمارك وكل مصلحة ذات ايراد

تداخل الاحتلال في مصالح البلاد هذا التداخل المخالف لتعهدات الحكومة الانجليزية التى احترمت بها استقلال البلاد الداخلى هذا الاستقلال الذى نالته مصر بعد حوادث كثيرة دونها التاريخ وكانت انجلترا فى مقدمة الدول التى اقرت عليه فى المؤتمرات الدولية !

---

(١) أخذ هذا العدد عن خسائر الوقائع التى ذكرها اللواء ابراهيم باشا فوزي في كتابه السودان المصري الذي ألفه بعد اطلاقه من أسر الدراويش فى سنة ١٨٩٩

استمر الاحتلال على احتلال ادارات البلاد حتى اذا ماجاءت سنة ١٨٩١ عين للحقانية مستشارا ليكون ميزان ادارتها فى قبضته وأنشأ لجنة لمراقبة القضاء الجزئى والابتدائى وأصدر قانونا فى سنة ٩٦ بحرمان القضاة من حق عدم قابليتهم للعزل الذى هو دعامة استقلال القضاء وضن بتعيين القضاة كلما نما عدد الامة واتسعت دوائر القضاء. ونقول في الجملة انه رسم لهذه النظارة التى على حسب العناية بامورها يتوقف العدل — خطة هى أقرب للتجارة منها الى مهمتها الحقيقية فقد بلغت ايرادات المحاكم منذ الاحتلال الى اليوم نحو تسعة عشر مليون جنيه مصرى لم يصرف منها عليها الا نحو ثلاثة عشر مليونا وما بقى صرف في شؤون أخرى أغلبها كمالي مما سيجئ مفصلا فيما تسميه السياسة الانجليزية «ارتقاء مصر المادى»

وعين لنظارة المعارف مفتشا فسكرتيرا عاما فمستشارا فمعلمين فمحضرين فكل من أراد من أبناء التاميز حتى يقبض على عقول الامة كما قبض على حقوقها ومائها ومرافقها وكل منبع للثروة فيها وحتى يبدل علمها جهلا فألغى الارسالة المصرية اثني عشر عاما ومحا المجانية ولقن أبناءنا التافه من العلوم باللغة الانجليزية ووكل أمر تربيتهم وتعليمهم الى من لا يزيدون علما على طلاب الشهادة الثانوية وألغي مدارس عالية كثيرة كانت تهدي الى مصر علما وعلماء فتهديها سبيل النور والرشاد ورفع أجور التعليم فجعلها في عهده عسرا بعدان كانت اليسر كل اليسر في عصر اسماعيل الذى طالما طعن على حكمه لورد كرومر وكم ألقي بين أيدى أبنائنا كتبا باللغة الانجليزية ليتعلموها وفيها القبيح من الطعن فى ديننا ونبينا وأخلاقنا ومجد أسلافنا

وعين كذلك لنظارة الداخلية مستشارا ومفتشا فاتخذوا ادارة البلاد معمل تجاريب ينقضون فيه اليوم ما أبرموه بالامس واضعين أنفسهم فوق القانون

والمديرين والمحافظين المصريين حتي اختل النظام

ولم يقف طمع الاحتلال عند افتآته الظاهر على ادارات البلاد ومصالحها بل أنه تعداه الى حياة الامة الصناعية والتجارية فقضى عليها مما سيجيء مفصلا في باب «الحالة الاقتصادية»!

***

ما ظهر الاحتلال في هذا المظهر المغرر الخداع حتى تناجي المصريون قاطبة فيما بينهم وأخذوا يفكرون في مصير بلادهم والى أى طريق هم سائرون وقد نشأ عن حركة الخواطر هذه حركة وطنية أساسها الاخلاص ومبناها العمل بكل جهد لمناقشة الحكومة الانجليزية الحساب وايقاف تيار مطامع الاحتلال واعلان مساوئه للعالم طرا فأخذ الظاهرون من الوطنيين يوجهون على صفحات الجرائد الوطنية مر الشكوي من أعمال هذا الاحتلال غير الشرعي حتى اذا ما جاء عام ١٨٩٢ وانتقل الخديو السابق الى الدار الاخري ونودي بسمو الخديو الحالى أميرا علي البلاد تقوت روح الحركة الوطنية بما أظهره سموه من كرهه للاحتلال حتى انه جاهر في عام ١٨٩٣ عقب المظاهرات التى برهنت بها الامة على التعلق بالعرش الخديوى(١) بأنه يفضل الموت على أن يتنازل عن أي حق من حقوقه وحقوق أمته

ظهرت هذه الوطنية في ثوبها القشيب فتميز الاحتلال من الغيظ وأخذ يحارب هذه السلطة الشرعية التى ما جاء الا بدعوي تأييدها بأساليب شتى فقد قضى سمو الخديو عباس باشا مدة حكمه وهو مصادر من هذا الاحتلال

(١) لواء ١٤ يناير سنة ١٩٠٠

بكل الوسائل وليست حادثة الحدود (١) وحادثة وزارة نخرى باشا (٢) وفك اختام المطبعة العثمانية (٣) ببعيدعنا كل ذلك اجراه الاحتلال ولامبرر له عنده الاطمعه

(١) حادثة الحدود — فى ١٨ يناير سنة ٩٤ عرض الجناب العالي الجنود الموجودة فى وادي حلفا فأخذ عليهم عدم تدريبهم ونقص تعليمهم فكبر علي السردار كتشنر هذا الانتقاد الحق وأسرع بتقديم استقالته وأرسلها علي لسان البرق الى لورد كرومر فنصل جنرال الدولة المحتلة وقتئذ وأخرج المسألة من انتقادحاكم البلاد لجيشه الذى هو رئيسه العسكرى الي اهانة الخديو لرعايا دولة أجنبية فاوجبوا عليه ان يعتذر لهم مما فرط منه والا اضطرت انجلترا نفسها لمحو هذه الاهانة وبعد أخذ ورد أرغم الخديو فى نهاية الامر على التسليم باقالة ماهر باشا من وكالة الحربية وبكتابة خطاب الي السردار من الفيوم فى ٢٦ يناير يظهر فيه سروره من نظام الجنود التي سبق له انتقادها

(٢) حادثة وزارة نخري باشا — أصدر الخديو فى سنة ٩٣ أمره بتعيين نخري باشا رئيساً للوزارة فعارض اللورد كرومر في هذا التعيين وهدد الخديو باسم الحكومة الانجليزية وأبرز له تلغرافاً من اللورد رزبري يقول له فيه « عليك ان تخبر الخديو بانه فى حالة امتناعه عن الامتثال لنصائحك يجب عليه ان يستعد لتحمل النتائج الخطرة لاعماله » ثم تركه وانصرف بعد ان أمهله أربعا وعشرين ساعة فاضطر الخديو ان يذعن لارادة انجلترا وأبطل تعيين نخرى باشا

(٣) حادثة المطبعة العثمانية — اشترك رجل من النازحين الى مصر يدعى « رضا بحرية لى أفندي » مع رجل آخر يدعي « صالح جمال » وكلاهما تركي على انشاء مطبعة فى قسم عابدين أسماها « المطبعة العثمانية » نسبة الي جنسيتهما ولامرما اختصما ورفع أولهما أمره الى المحكمة الاهلية طالبا الحجز التحفظى علي أشياء المطبعة وأدواتها وقد أجابته المحكمة الى طلبه ثم طلب منها تثبيت الحجز وجعله تنفيذيا وفسخ عقد الشركة وتعيين خبير لتصفية حسابات المطبعة

الأشعبي واخلافه لوعوده وبعد سياسته عن الحق والشرع والانسانية كل البعد!

وقد كانت هذه الحوادث سببا من الاسباب التى قوت الحركة الوطنية وجعلت المصريين يلتفون حول العرش فأخذت السياسة الانجليزية تذيع فى جميع انحاء العالم المتحضر ان الذين يكرهون الاحتلال هم طائفة البكوات والباشوات ليستأثروا بكل شئ في البلاد ويعيدوا عصر الفوضى والالتزام ويمثلوا رواية هضم حقوق الفلاح تلك الحقوق التى يزعمون ان صاحبها الفلاح لم يتمتع بها الا فى عهد الاحتلال وانه يصبو اليه ويحبه حبا جما

وبعد أن وضع الاحتلال قانون المحكمة المخصوصة(١) التى هى وصمة

ففى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠١ صدر حكم المحكمة بفسخ الشركة وتأييد الحجز وتعيين يوسف باشا عزت مصفيا لمعرفة الارباح وتقديم تقرير بما يراه وأبقت الفصل فى المصاريف وبينما كانت القضية آخذة سيرها الطبيعي والمطبعة محجوزاً عليها ورد الى اللورد كرومر فى يوم ٩ ابريل تلغراف من أحد الناس فلم يتناوله حتي دعا اليه المير الاى منسفيلد بك حكمدار بوليس العاصمة يومئذ وأمره بكسر الاختام التي وضعها المحضر علي مكتب المطبعة العثمانية تنفيذا لحكم المحكمة الآنفة الذكر فصدع الحكمدار بالامر وأخذ قوة من البوليس أحاطت بمكان المطبعة ثم تقدم الى الاختام وكسرها باسم اللورد كرومر وحمل الاوراق الى الوكالة البريطانية

أما صالح جمال المدعي عليه فتوفى يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٢ وصدر حكم محكمة الاستئناف يوم ٢٤ منه بالغاء الحكم الابتدائى بكامل أجزائه وبابقاء الحجوزات السابق توقيعها ورفض دعوي رضا بحر لي أفندى والزامه بالمصاريف وعلى ذلك أسدل الستار

(١) المحكمة المخصوصة — هي محكمة تشكل للفصل فيما يقع من الاهالي من الجنايات والجنح على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال أو علي بحرية المراكب البحرية الانجليزية الراسية فى احدى الموانى المصرية وهذه المحكمة مؤلفة من خمسة قضاة ثلاثة منهم انجليز وهى غير مقيدة بقانون بل تحكم بما تري لزوم الحكم به كما أنها تصدر الاحكام فى نفس الجلسة التي رفعت اليها الدعوى ولا يقبل الطعن فيها بأى وجه كان وتكون أحكامها واجبة التنفيذ في الحال

سوداء فى تاريخ المحتلين أخذ يشيع في كل مكان أن المصريين متعصبون ـ ليبرر بهذه الاشاعة الكاذبة عمله هذا ولينفر العالم المتمدين من هذه الامة التى اتصفت بالافراط فى التسامح والتساهل وهى تهمة كانت تروج كثيراً في أوربا لولا أن مصر قريبة من القارة الاوربية وقد دخلتها المدنية الحديثة منذ قرن وعاش الاوربيون فى كنف المصريين ردحا طويلا آمنين مطمئنين فلم تجد هذه التهمة سوقا رائجة اذ عاد الانجليز منها بخفي حنين ولو أنهم أعادوها وكرروها حتى مجتها الاسماع !

رأت السياسة الانجليزية بعد ذلك وعلى الاخص عندما وقفت على أسرار حملة فرنسا من جهة منابع النيل وجوب استرداد السودان بمال مصر ودم أبنائها فعممت الجنود المصرية ليلا ونهارا مدة ثلاثة أعوام حتى استردته وعاد اليه الامن والسكينة وظن المصريون أجمعون والعالم باسره بعد هذا أن الاحتلال الانجليزى لابد أن ينجلى وليس له بعد ذلك حجة في البقاء على شواطئ نهر النيل !

ولكن هذا الاعتقاد تبدل بنقيضه اذ فوجئ العالم بنبأ مشاركة انجلترا لمصر فى السودان الامر الذى لا تعريف له في نصوص القوانين ولا مبرر له امام التاريخ والذمة والشرف والذى تحتج عليه مصر مادام في الوجود !

بعد ان عقدت انجلترا مع الحكومة المصرية هذه الشركة الباطلة وشعر الاحتلال بأن معاذيره قد نفدت عمل على التقرب من فرنسا فظهر في عام ١٩٠٤ الوفاق الفرنسى الانجليزى الذى كان ضربة على مرافق كثيرة من هذه البلاد اذ بظهوره أخذ الانجليز يبددون الاموال الاحتياطية التى انتقلت من صندوق الدين الى خزانة نظارة المالية وغيرها على الكماليات التى كلفوها أضعاف أضعاف

نفقاتها وألحقوا بمصالح الحكومة جيشا جرارا من اخوانهم ونجحت شركاتهم في البلاد فذبحت مصر المادية على مشهد ما كان يسميه لوردكرومر بالقرن الذهبي وقدمتها قربانا الى هيكل الجشع البريطاني والانسانية الانجليزية ! حتي اذا ماجاءت حادثة العقبة وقام الخلاف الذى أوجدته السياسة الانجليزية بين مصر والدولة العلية في سنة ١٩٠٦ وظهر المصريون بما لا يوافق أغراض الحكومة الانجليزية نقم عليهم لوردكرومر وانتظر الحوادث للانتقام منهم . وفى الواقع فانه ماوقعت حادثة دنشواى الشهيرة حتي أسرع بعقد المحكمة المخصوصة التي قانونها « الا قانون » فخطفت المشانق أرواحا ومزقت السياط جلودا واستغاثت الانسانية من قسوة وفظاعة عمل الانسانيين وارتفع صوت الامة فى كل مكان ولا سيما في لندن مما ألم له العالم أجمع وعده من انسانية الانجليز عملا وحشيا وبذلك فشل الاحتلال فشلا كبيرا بعد ان كان يتباهي بحب أصحاب الجلابيب الزرقاء وراحتهم !!

وقد انتهت هذه الحوادث المحزنة التى أساسها خداع العالم والحنث في الايمان بفصل لوردكرومر الذى ختم أيامه بسب المصريين سبا شنيعا والطعن عليهم طعنا قبيحا وفي مقدمتهم أمير البلاد الذى جاء وابدعوى تأييد عرشه !

* * *

انقضت سياسة الجذب والدفع الصريحين بين السلطة الشرعية فى البلاد وبين عميد الدولة الغاصبة باستقالة لوردكرومر وقد جاء خلفه سير الدون غورست بسياسة جديدة قيل انها سياسة وفاق وسلام بين الخديو والعميد فى كل أمر من أمور البلاد

ولما كان لهذه السياسة مقدمات ونتائج رأينا أن نجملها ليقف العالم عليها

بوجه عام ولتعرف الأمة الانجليزية بوجه خاص ان لم تكن قد أدركت من قبل أنها سياسة كان نصيبها الفشل التام اذ أنها قامت على خطة المطامع المرسومة بلا شرع في ثياب من الخداع

اعتقدت الحكومة الانجليزية بعد أن اشتد تيار المعارضة بحق فى مصر أن حقيقة هذه المعارضة مستمدة من سمو الخديو وأنه المحرك لها المناوئ للاحتلال سرا العامل على هدم المطامع البريطانية فى وادى النيل وأن الأمة المصرية ليست الا مسخرة لارادة سموه منفذة لمشيئته !

اعتقدت السياسة الانجليزية ذلك فعولت على تعيين خلف للورد كرومر يكون بينه وبين سمو الامير من حسن العلائق ما تصل به الى تخدير الحركة الوطنية ان لم تستطع محوها محوا !

وماعين سير ألدون غورست وكيلا لانجلترا في مصر حتى أخذ يهش ويبش في وجه سمو الخديو متظاهرا بالمظهر الذي كان به موظفا في الحكومة المصرية زاعما أنه انما جاء ليحسن العلائق الى غير ذلك من مظاهر التغرير وقد ظن بعض أفراد يعدون على الاصابع من الذين لا يفقهون مطامع انجلترا فى مصر ويعتقدون بسذاجة ان ابتسام الوجوه دليل على صفاء القلوب ويستنتجون حسن النتيجة مع سوء المقدمة الظاهرة للعيان الا وهي وجود الاحتلال الذى ليس الا اهانة لكرامتنا واعتداء على حقوقنا — ظنوا أنه لابد مع السياسة التى تظاهر بها سير ألدون غورست أن تسترد مصر مجدها وتعيد استقلالها باحترام انجلترا وعودها فتعمل على جلاء احتلالها من بلاد اغتصبت مرافق أهلها عدة سنين وسلبتها كل نعيم وحياة تبريرا لاهوائها وضحية لشهواتها !

غير أن الذين خبروا نيات انجلترا والذين تطوعوا بقلوب ثابتة وعزيمة صادقة فى سبيل تحرير بلادهم حتى جمعوا حولهم عواطف الأمة بأسرها لم تغرهم هذه المخادعة ولم يقفهم هذا الابتسام ما دام الاحتلال في مصر وما دام ساسة الانجليز لم يحترموا شرف شعبهم وصفحة تاريخهم الى اليوم. فجاهر الحزب الوطنى فى كل مكان بأن سياسة الوفاق لا تقوم الا بين الصديقين المحترمين للشرع والقانون لا بين سلطة شرعية وسلطة أجنبية غاصبة وحذر الأمة من الانخداع بتمويهات المضلين وترهات المنافقين وأكد أن نصيب هذه السياسة ولاشك الفشل كل الفشل وأن الحكومة الانجليزية لا تقصد بها الا اعتداء جديدا على حقوق الامة بتبرير وجود الاحتلال بل وافتاتا مستمرا في ثوب المحاسنة الكاذبة والملاينة الساحرة على كيان السلطة الشرعية المستمدة من وجود الامة وفي الجملة نادى الحزب أن هذه السياسة الجديدة ليست الا سرابا يحسبه الظمآن ماء وانتظر الحوادث التى تؤيد بعد نظره وفى الواقع فأن سير الدون غورست بدأ عمله بتحسين العلائق بين الملك ادوارد وبين سمو الخديو بعد أن توترت زمنا بسبب حادثة العقبة الشهيرة

ولما رأي رجال الحزب العاملون بعد حوادث صيف سنة ١٩٠٧ وجوب ظهور الحزب في صورته الحالية اتفقوا مع المرحوم مصطفي كامل باشا بعد عودته من أوربا أن يلقى في ذلك خطابة فالقاها في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧

وقد ظهرت بظهور الحزب في مظهره الحالى قوة كان الاحتلال ينكر وجودها فى تقارير معتمده السابق بل كانت اذا ذكرت هزأ الاحتلال بها وبالحركة الوطنية معا !

ظهرت هـذه القوة فاستقبلها الاوربيون القاطنون فى مصر وفى غير مصر بالتجلة والاحترام وغيروا اعتقادهم فى المصريين اذ شعروا أنهم أمة لها وجود واجب الاحترام

وما انتقل زعيم الحزب الي الدار الأخرى حتى قامت الامـة قومة واحـدة وأظهرت من العواطف نحو زعيم الوطنية وخدامها الممثلين لمظهر الحزب الوطنى ما دهش له الانجليز أنفسهم وتأكدوا أن الذين يحقرون لديهم الحزب الوطني وقوة المعارضة ليسوا فى الحقيقة الا غاشين مضللين

طالب الحزب بعد هذه المظاهرات سمو الخديو بالدستور وقدم له من العرائض التى أمضاها الآلاف العـديدة من جميع طبقات الامة ماجعـل سموه يعطف على هذه الحركة ويشجعها اذ أشار على زعيم الحزب محمد بك فريد الذي قابل سـموه فى هـذا الشأن أن يقـدم هـذه العرائض لرئيس الديوان الخديوي

وقد أملت الأمة المصرية بعد هـذه الحركة المباركة والرغبة الحقيقية فى الدستور كما أمل الـكثيرون من الساسة والاوربيين أن مصر على أبواب الحكومة الذاتية

ولما رأى الاحتلال أن الأمة شديدة التمسك بحقها الشرعي وأن جميع عناصرها متحـدة متعاضدة تخوف كل الخوف من النتيجة التى تقضى على مطامعه وعجل بدعوة سمو الأمير الى زيارة الملك أدوارد فى صيف عام ١٩٠٨ فسافر سموه الى لندن وفى معيته بطرس باشا الذى كان ناظرا للخارجيـة المصرية اذ ذاك وتم الاتفاق كما شاع وذاع بين السلطة الشرعية والسلطة الغاصبة

ولما كانت الحوادث من شأنها تقوية أو اضعاف ماسبقها من الحوادث

كان الدستور العثمانى سببا فى حمل انجلترا على السعى فى إحكام هذا الوفاق فقد بذلت السياسة الانجليزية كل مجهوداتها لتحول بين الأمة وأميرها حتى لا تنتفع مصر بشئ من تأثير النظام الجديد فى الدولة العلية

وما وقف الحزب الوطنى على أسرار السياسة الانجليزية بعد اعلان الدستور العثمانى حتى أعلن بصوت عال أن سياسة الوفاق هذه ستفشل ولا شك وأن الفكرة الوطنية التى طالما عضدها سمو الامير فى عهد لورد كرومر لم تكن ملكا للأمير تذهب بذهابه وتجيء بمجيئه بل هي عقد محترم شريف مقدس بين مصر وقلوب أبنائها وأن الاحتلال لا يريد بهذا الوفاق الكاذب الا أن يضرب الأمة بالسلطة المغصوبة تحت ستار من اللين والرياء ويخدر بذلك قوة المعارضة ان لم يستطع محوها من الوجود !

ولما لم يكن يدور فى خلد رجال الاحتلال أنه يوجد في مصر من يخالف السلطة الشرعية كل المخالفة فى المسائل السياسية متى استدعت مصلحة البلاد ذلك فقد دهش دهشا كبيرا لمعارضة الحزب الوطنى بكل صراحة لسياسة الوفاق والتشهير بها وأسرع بتغيير الوزارة منتخبا غيرها من الذين لم يشغل أغلبهم منصب الوزارة أو وكالتها من قبل ووضع على رأسها ذلك الرئيس السابق وأخذوا جميعا من غاصب ومغصوب يضمون الخطة التى يحاربون بها الحزب الوطني فاعادوا قانون المطبوعات الذى كان قد صدر في عام ١٨٨١ أبان الحوادث العرابية بعد أن عطل خمس عشرة سنة والذى لا ترضاه فى هذا العصر نفس الحكومات العرفية ! وحوكم بعض صحافيى الحزب كما أنذرت جريدة الحزب نفسها وأصدروا قانون النفى الادارى الذى يكفي وصفا له ما قاله فيه سمو الخديو نفسه في حديثه مع رئيس تحرير جريدة « ليجبت » التي

تطبع فى مصر ونشرته فى ٢٤ مايو سنة ٩١١ من أنه قانون رجع بالبلاد ثلاثين سنة الى الوراء . وكان من شأن العمل بهذه القوانين ان تقوى حلقات الاتحاديين صفوف الامة وتجعل الغيورين يفكرون ليل نهار فى مصلحة بلادهم فتقوت العزائم واشتدت كراهة النفوس للاحتلال ولم تحفل الامة بهذه الشدة مهما كانت وطأتها وتشكلت أشكالها . وقد عد الاوربيون الاعتداء بهذه الوسيلة على حرية أمة ظهرت فى أجل مظهر من مظاهر الحياة وفى أجل مرتبة من مراتب الشعور الوطنى عملا لا يبرره أى ادعاء ولا يقوم على جوازه برهان واعتقدوا جميعا معنا ان سياسة الوفاق ليست الا غرضا عرضيا لاستخدام سلطة الحكومة الشرعية ضد الامة وقام المفكرون والصحافيون من الاجانب بالدفاع عن الامة والحملة على الحكومة

وما رأت السياسة الانجليزية هذا الاتحاد بين الاوربيين والمصريين حتى أخذت تداول الدول في سريان قانون الصحافة المصرى على الصحافيين الاوربيين القاطنين في مصر . ولكنها فشلت في مسعاها لان الحرية التى هي رأس مال الاوربيين فى بلادهم مع مالهم من الامتيازات في مصر لا يمكن التنازل عنها طوعا لمشيئة السياسة الانجليزية بلا سبب شرعى أو مسوغ معقول !

وما أعلنت الجرائد المداولات التى دارت بين المستشار الانجليزى للمالية المصرية وبين شركة قناة السويس حتى قامت الامة قومة واحدة وناقشت الشرائط الموضوعة وطلبت من الحكومة عرض المسئلة على الجمعية العمومية لمالها من الاهمية ولأنها لا تخص الجيل الحاضر فقط وبعد تسويف عرض أمرها على الجمعية العمومية فمحصتها تمحيصا دقيقا ووضعت اللجنة التى ناطت بها

الجمعية فحصها تقريرا دقيقا مفحما لما جاء به المستشار المالى اذ كانت أقل ملاحظة فيه أن جميع المداولات دارت بين الحكومة المصرية أو بعبارة أخرى بين المستشار المالي الانجليزي وبين ادارة شركة القناة شفويا وأن مندوبى الحكومة امام هذه اللجنة لم يستطيعوا أن يقدموا اليها برهانا واحدا يدل على أن المفاوضات دارت بصفة رسمية الي غير ذلك مما جاء بالتقرير الذي يدل وحده على كفاءة أعضاء مجالسنا وأنهم لا يقلون فى هذا العمل عن نواب أرقى الامم الأوربية

وما رفضت الجمعية العمومية هذا المشروع وطلبت الدستور بالاجماع حتى هاج الاحتلال وأخذ رجاله مع خدام سياسة الوفاق يضعون القيود للصحافة فوضعوا قانون محاكمة الصحافيين امام محكمة الجنايات التى لا محلفون فيها وقانون الاتفاقيات الجنائية ظانين انها قيود تقف الحقيقة عن متابعة سيرها والوطنية عن عملها لانقاذ بلادها وخدمة مبادئها التى أرضت مصر ورضيها المصريون جميعا

وقد حبس بسبب هذه القوانين أحد زعماء الحزب الشيخ عبد العزيز جاويش أولا ورئيس الحزب ثانيا لأمر عده كثير من المشرعين في البلاد المتحضرة تافها وقد كانت السياسة الانجليزية تظن عند ايعازها للحكومة المصرية المستسلمة لمشيئتها المخالفة لمشيئة أمتها باصدار أمثال هذه القوانين أن تعطل المعارضين المستبسلين فى الدفاع عن حقوق وطنهم وأمتهم . مع أنه ما صدرت هذه القوانين وحبس من حبس بسببها الا واعتقد المصريون قاطبة أن حبس فرد أو افراد من هذا القبيل لا يزيد الفكرة الوطنية الا قوة ولا يكسب الوطنيين المتعقبين الا شرفا

* * *

نعم ان سياسة الوفاق التى ما كان يراد بها الا محاربة الفكرة الوطنية أصبحت بفضل فشلها أكبر معوان لها ولخدامها المخلصين. وكيف لا تكون كذلك وقد ظهر أنها من جانب المحتلين سياسة تغرير وافتآت جديد على حقوق السلطة الشرعية فى مصر. وليس ثم برهان أقوى من قول سير الدون غورست فى تقريره

« انه لا يوجد بين سكان مصر فئة يخطر على بالها ان تنازع فى كون الكلمة الأخيرة هى لحكومة جلالة الملك أو يتصور انه يمكن أن يكون غير ذلك ما دام الاحتلال البريطاني فى مصر »

فأين اذا سلطة الامير الشرعية التى لا سلطة فى القانون الدولي والفرمانات السلطانية والحق المحترم فوقها فى مصر ؟ وأين سياسة الوفاق التى جاءت كما قيل لرد اعتداءات لورد كرومر على هذه السلطة ؟ بل أين الملاينة والمحاسنة التى ليست فى الحقيقة الا طلاء لسياسة العدوان كما صرحنا واشتدت بسببها ضدنا الاعتداءات التى لا نجدها الا حلوة المذاق فى سبيل خدمة مبادئنا القائمة على الحق؛

انقل لنا السياسة الانجليزية أمثل هذا التصريح الباطل تحترم العهود وتبجل الوعود وتخدم الحكومة الانجليزية أمتها التى أقسمت بشرفها وصاحب عرشها الذي حلفت بتاجه ؟

اذا كانت السياسة الانجليزية تخدع العالم مرة أخرى أو تظن أن الامة المصرية هم تلك الفئة التى تأجرها لترويج سياستها فانا نجاهر أنه توجد أمة كاملة لا تعترف بالاحتلال ولا بسلطة حكومة (جلالة الملك) عليها الا وهى الامة المصرية !

توجد أمة مهما أطال الاحتلال بينها أمد اغتصابه واحتقاره لشرف عهوده ومواثيقه لا تنسى أن لها وطنا هى أحق بمرافقه التى تهدى للمعوزين من الانجليز ووجودا تشعر بكرامته وعزته

توجد أمة هذا شأنها رضيت السياسة الانجليزية أو لم ترض معلنة الشعب البريطانى انه سيكون نصيب حكومته الفشل الدائم والفضيحة المتكررة فى مصر اذا هى أصرت على التمادى في احتقار شرفه باخلاف وعودها وأن قوانين حكومتنا مهما صرمت واضطهادات الاحرار مهما كثرت فانها لا تمكن الغاصبين من اخماد أنفاس أمة راغبة في الحرية نازعة الى الاستقلال عالمة أن قوائم عرش الحرية لا تكون ثابتة متينة الدعائم الا اذا روض الاحرار نفوسهم على احتمال ماهو أشد من ذلك وقعا . وانه لو اطلعت الامة الانجليزية على صميم قلوبنا ومكنون سرنا لأدركت أن الاحتلال البريطانى مكروه من أعماق أفئدتنا يستوى في ذلك الكهل والشاب الذكر والانثى وانه بما يأتيه من القضايا الباطلة لا يزيد الهوة التى أوجدها بيننا وبينها بمساوئه المتكررة الا اتساعا وتعميقا وانه ليس ثمة سياسة حكيمة تربط الأمم بروابط المحبة الا التى يقيمها ساستها على الحق والشرف لا على الطمع والجشع فأن اسباب انحطاط الامم العظيمة كانت على الدوام فى نصرها الباطل واعتدائها تبريرا لمطامعها على قوة الحق!

وليست قوة المعارضة في مصر الا نتيجة لازمة لاحتلال لا يشرف حكومته نكث العهد ولا اخلاف الوعد ولا المحكمة المخصوصة ولا شركة السودان ولا مشانق دنشواى ولا مصادرة الحرية فانما كل هذه المساوئ مما يسجله عليها التاريخ وليس فى استطاعتها أن تمحو شيئا من آثاره ونتائجه الا اذا خلعت السياسة الانجليزية ثوب الباطل وارتدت برداء الحق معلنة الجلاء

مصر والحكم الذاتي

احتل الانجليز هذه البلاد وبها مجلس نيابى نالته سنة ١٨٨١ فاقتضت مصلحتهم تعطيله بدعوى أن الامة — التى كانت خارجة من ثورة عسكرية — عديمة الكفاءة والاستعداد لحكومة نيابية

وقدم اللورد دوفرين ١٨٨٣ تقريره الذى أودعه الخطة التي اختطها لانشاء هيئات نظامية سماها مجالس المديريات ومجلس الشورى والجمعية العمومية وحرمها من كل رأي قطعى وقال بأن هذا النظام يترقي تدريجيا مع رقى الامة حتى تصبح الحكومة نيابية تامة السلطة

تعاقبت الايام والسنون وهذا النظام باق على حاله وأثبتت الحوادث للأمة أن الانجليز قد انتهزوا فرصة ضعفها بعد ثورة سنة ١٨٨٢ التى دبروها وقضوا على دستورها حتى لا تكون هنالك سلطة ما تقف عقبة في سبيل تحكمهم فى البلاد

تنبهت الامة الى مقاصد الاحتلال وبحثت عن حقوقها فوجدته قد اغتالها ورأت الامم الأخرى واحدة بعد الواحدة تنال حكومة نيابية وهى لا تزيد عنها (مصر) كفاءة واستعداداً — اذا سلمنا جدلا بأن للدستور كفاءة مخصوصة — فنهضت نهضة واحدة تطالب برد دستورها ولم يبق فرد في الامة لم يشعر بحاجة بلاده الى الدستور. فكانت مظاهرات الناس واجماع الصحافة ومطالبة الجمعية العمومية ومجلس الشورى أدلة لا تقبل الرد على أن الامة بأسرها تطالب بهذا الحق المغتصب

بيد أن الاحتلال بعد أن أعيته الحيلة فى صد هذا التيار بالطعن على

الامة وعلى مجلس الشورى والجمعية العمومية بكل ما استطاع نشره من الدعاوي الباطلة رجع الى القول بان الامة يجب أن ترقى تدريجيا الى الحكم النيابى وانها الآن بعيدة عن الاتصاف بالاوصاف التى تؤهلها لهذه المرتبة. ونحن وان كنا لا نطالب الآن بنظام لم نعرفه البلاد من قبل فان مطالبتنا هى برد دستور ثلثاه سنة ١٨٨١ ذلك الدستور الذى سبقته نظامات أخرى أقل منه سلطة كمجلس شوري النواب الذى أنشئ سنة ١٨٦٦ الا أننا لا نرى مانعاً من بيان فساد سياسة التدرج التى يتكئون عليها وكشف النقاب عما استتر وراءها

ان الغرض من الحكم الدستورى او النيابى هو أن تكون الامة قابضة على دفة شؤون البلاد وأن تكون الحكومة فى يد من تضع الامة فيهم ثقتها ليكونوا مسئولين أمامها عن كل صغيرة وكبيرة. وهذا النوع من الاحكام غير قابل للتجزئة بمعني أنه لا يمكن أن يقال ان حكما معقوداً بمجلس يجمع قوما بعيدين عن تمثيل الامة ولا سلطة لهم في سياسة الحكومة ولا مسئولية على رجالها أمامهم يعتبر جزءاً من الحكم النيابى . ذلك لان الامة فى هذه الحالة تكون محكومة بحكومة بعيدة عنها وهذا النظام الابتر عديم القيمة فى نظر الامم التى ترغب فى ادارة شؤونها بنفسها

ولا يصح القول بتحريم الحكم النيابى علي الامم حتى تبلغ درجة عالية من الرقي والحضارة كما يزعم الحاكم المستبد أو المحتل الغاصب اذ غير معقول أن الحاكم المستبد يسير بأمته فى سبيل الرقى والقوة اللذين يفضيان الى تقييده ومحاسبته واذا كان ذلك شأن الحاكم المستبد فما بالنا بالمحتل الغاصب الذى يرى نفسه في كل لحظة أجنبيا لا رابطة بينه وبين الامة التى يغتصب حقوقها؟

نحن نفهم أن تشبث الانجليز بهذه النظرية ليس الا من سبيل التعمية

والمماطلة لان هذا التدرج غير محدود بزمن وغير مبني على قاعدة معروفة . وماذا قدم الاحتلال برهانا على دعواه ان كانت صادقة وقد مر على البلاد ٢٩ عاما وهو كما يقول قائم بواجب تعليمها الحكم الذاتي ولم ترق الامة درجة واحدة فى سبيل هذا الحكم ؟

يقولون أن الحكومة عدلت جزءاً من القانون النظامى يتعلق بتشكيل واختصاص مجالس المديريات وجعلت جلسات مجلس الشورى علنية وخولت الأعضاء حق سؤال النظار واجابت المجلس الى وجوب عرض لوائح التعليم عليه لمناقشتها ونحن نستبعد ان يتصور عاقل ان أمثال تلك التعديلات التافهة من شأنها ان تسير بالامة فيما يسمونه طريق التدرج

ان الامة لاتزال على ما كانت عليه قبل تلك التعديلات والقانون النظامى لايزال على حاله منذ سنة ١٨٨٣ من حيث حق الانتخاب والنيابة وعدم تخويل الامة رأيا تقريريا فى التشريع والمالية والادارة . ان هذه التعديلات العرضية التى جاءت بعد مضى ٢٩ عاما على الاحتلال لأكبر وصمة فى تاريخه لأنها تثبت جليا أنه يعمل على اغتيال حقوق الأمة بقوته المستورة وراء حجاب المماطلة والمراوغة

يقول الاحتلال ان السياسة التى يجب اختيارها والتى تطابق رغبة الهيئة المحكومة نفسها هى حكم البلاد بجماعة النظار الذين يختارون من أقدر المصريين وأعظمهم كفاءة وأدراهم برغبات أهل وطنهم لان المجالس التي تنوب عن الامة نيابة حقيقية لا تكون فى بلاد لا يعرف القراءة والكتابة من أهلها غير ٦٠٠٠٠٠ نفس فقط من نحو اثني عشر مليون نفس

والذين يعرفون حقيقة الأمور التى أشار اليها السير ألدون غورست في تقريره من أن النظار يخضعون لسلطان الاحتلال ويعملون بارشاداته ويؤدون وظائفهم على القواعد التى وضعتها حكومة انجلترا لا يشكون لحظة فى ان حكم الامة باى هيئة نظامية بعيدة عن هذه المؤثرات خير بمراحل من حكم هؤلاء النظار الذى لم تر الامة منه غير التضييق على الحرية واعلان القوانين الاستثنائية والرجوع الى النظامات العرفية وعدم الحيطة فى التصرف فى ثروة البلاد

ان حكم أى بلاد بهذه الطريقة (حكم النظار) منتج لعدة نتائج سيئة لان عدم تولى الامة ادارة شؤونها يعطل فيها ملكة التفكير والبحث في المسائل العامة ويضيع عليها فرصة الرقي ومباراة الامم الأخرى ويؤثر فى اخلاق الافراد تأثيرا لا تحمد مغبته والذين ينجون من تأثير هذه العوامل يحجبهم الاستبداد عن الظهور ويحول بينهم وبين نفع أمتهم وبلادهم

أما كون الامة غير متصفة بالصفات التى تؤهلها للحكم النيابى فأمر ذكره اللورد دوفرين سنة ١٨٨٣. فتمسك الانجليز بأهداب هذه الدعوى وتكرارهم لها بعد تسع وعشرين سنة دليل على أنها مجرد تكأة لتبرير سياستهم كما يعللون احتلالهم الآن بمهمة تعليم المصريين حكم أنفسهم بانفسهم بعد ان كانوا يعللونه بأمر آخر !!

لسنا ندري ماذا يقصد الاحتلال بعدم أهلية أمة لحكومة نيابية وهو لم يبين ما يجب ان تتصف به لنيل هذا الحق المقدس كما أنه لم يذكر لنا الاوصاف التى كانت الامم الاخرى متصفة بها عند نيلها الحكم النيابى

ان انجلترا نفسها عند نيلها الدستور لم تكن أكفأ من الامة المصرية الآن

وكانت نسبة الذين يعرفون القرأة والكتابة فيها أقل بكثير من نسبة المتعلمين من المصريين (١)

ان الراجع الى التاريخ يرى ان الامريكان كانوا يساموون الذل والخسف تحت حكم الانجليز الذين يعتبرون أنفسهم سادتهم ومالكيهم اذ كانوا لا يعترفون لهم (الامريكان) بكفاءة ما أو استعداد ولكنهم بمجرد ان تخلصوا من الانجليز اعترف لهم الاخيرون بالاهلية والكفاءة وأخذوا يتقربون اليهم داعيهم أولادهم. وهناك شاهد قريب على أن دعوى الانجليز هذه لا يقصد بها تقرير حقيقة أو اقامة حجة. كان الانجليز قبل اعلان الدستور فى تركيا يطعنون مر الطعن على هذه الدولة وكفاءتها وأبنائها. ولما أعلن الدستور فيها كان الانجليز أول من اعترفوا بكفاءه الاتراك وأول من زف اليهم التهانئ ومد لهم يد المصافحة

يبحث الانسان فى جميع المبادىء الدستورية وفي تاريخ الحكومات النيابية فلا يجد غير حاجة الامم للدستور داعيا لنيله ولذلك فان بعض الامم التى تمتع من زمن طويل بحكومات نيابية لم تكن يوم أن وصلت الى الحكم الذاتى في درجة مصر بظروفها الحاضرة رقيا وحضارة

ان المبدأ الذى تتمسك به انجلترا مع مصر وحدها دون الامم الاخرى يحملنا على الظن بأن مقياس الكفاءة عندها هو القدرة وان دامت الامم

(١) بل اننا نعلم عن أهلها أكثر من ذلك فان الياصابات ملكة انجلترا فى أواخر القرن السادس عشر أدبت مأدبة دعت اليها أعضاء مجلس النواب لتقدم لهم طعاما لم يعرفوه من قبل وهو البطاطس الذي استحضره من أمريكا السير دولتر رالي فلما تناولوا منه شيئاً قاموا غاضبين وامتنعوا عن تناول الطعام لاعتقادهم أن الملكة قدمت لهم البطاطس متعمدة ايذاء حناجرهم حتى لا يستطيعوا معارضتها فى رغباتها فى البرلمان الذي مضي على تمتع الامة به حينذاك زمن طويل

عاجزة عن استرداد حقوقها بالوسائل المادية فهي في نظرها غير كفء وغير جديرة بالتمتع بما تتمتع به الامم الاخرى على ان مركز الانجليز في مصر غير مركزهم في البلاد الاخرى وغير مركز الامم المالكة والعالم باسره يعلم عدم شرعية الاحتلال في مصر التي فيها مصالح شتى ذات شأن عظيم للدول الاجنبية

فالمصريون في غنى عن استعمال القوة لاسترداد حقوقهم وأعقل من ان يقدموا بغير ثمن للانجليز فرصة طالما عملوا لتحقيقها

ان المصريين على بينة من أن مجهوداتهم السلمية كافية لانالتهم حقوقهم المغتصبة

الحالة المـالية الاقتصادية

في مصر

ما كنا نود أن نطيل الرد على تقرير المعتمد البريطاني باثبات هذا الفصل فيه لولا ان سير ألدون غورست ضرب على نغمة سلفه وكتاب الانجليز فقال في مقدمة تقريره هذا ما تعريبه :

« لانه لو كانت النتيجة بعد السعي في اصلاح شؤون المصريين ليس مادياً فقط بل أدبياً أيضاً مدة تزيد عن ربع قرن » الخ هـذا القول الذى سبق لرجال الحزب الوطني العاملين أن فندوا مزاعمه بالحجج القوية والبراهين الساطعة في مؤتمراتهم بمصر وأوربا كما فنده مجلس الشورى بأجلى بيان وأصبح من المؤكد لدى العالم العادل أن الصفقة الرابحة فى مسألة مصر المادية هي للانجليز دون سواهم

ولنشرح هذا الزعم المخالف للحقيقة التى هى شعار المخلصين فى كلمتين ليعرف العالم مرة أخرى مبلغ دعوى الاحتلال من الحق ازاء رقى مصر مادياً

(١) ﴿ مالية الحكومة ﴾

انه بعد الحوادث الخالية التى وقعت في عهد الخديو الاسبق من عام ١٨٧٥ الى ١٨٧٩ انتهى الامر بوضع قانون التصفية فى سنة ١٨٨٠ وسارت مالية مصر على نظام حكيم وأسلوب متين بفضل صندوق الدين الدولى ولجنة المراقبة الثنائية وقانون التصفية وأصبحت الميزانية المصرية بايراداتها ومصروفاتها

(١) ان جميع الارقام والاحصاءات المبينة بهذا الفصل مأخوذة من كتاب الاحصاء الذي أظهرته نظارة المالية المصرية عن سنة ١٩١٠

واضحة جلية فهل الفضل فى وضع ذلك الاساس المتين للاحتلال البريطاني ؟

ان الاحتلال ما دخل مصر كما قدمنا حتى ألغى المراقبة الثنائية مكتفياً بتعيين مستشار انجليزى لنظارة المالية ليوزع أموالنا حسب مشيئة السياسة الانجليزية التى لابنائها منها المغنم وعلينا كل المغرم

ولما كان النظام الدولى الذى وضع لصندوق الدين حائلا بين الاحتلال وبين تنفيذ أغراضه كان لهـذا الاحتلال سياستان ازاء مالية مصر . سياسة استمرت من عام ١٨٨٣ لغاية عام ١٩٠٤ وأخري من عام ١٩٠٥ الى اليوم

أما السياسة الاولى فانه كان مضطرا اليها بحكم قوة صندوق الدين فكان مايزيد عن الضروب لنفقات الادارة المصرية — بحكم قرارات مؤتمر لندره المنعقد سنة ١٨٨٥ ولارباح الديون والخراج العثمانى يتسلمه هذا الصندوق فنشأ عن هـذا النظام أنه بالرغم من استفادة الاحتلال كل الاستفادة من نصيب خزانة الحكومة فى هـذه المدة أن وجد فى آخر عام سنة ١٩٠٤ بصندوق الدين كمال احتياطي عام مبلغ ٠٥٥ ، ٨٨٠ ، ١٣٠ جنيها مصريا كما وجد بخزانة الحكومة كمال احتياطى خاص مبلغ ٧٠٣ ، ٦١٧ ، ٢ فيكون مجموع المتوفر لغاية تلك السنة مبلغ ٧٥٨ ، ٧٠٥ ، ١٥ جنيها مصرياً

توفر هذا المبلغ بعد اثنتين وعشرين سنة من قبض صندوق الدين والاحتلال معا على مالية البلاد حتى أن اللورد كرومر نفسه عد هذه النتيجة نادرة فى بابها وافتخر بادارة مالية مصر اذ قال في تقريره عن سنة ١٩٠٤ ماتعريبه :

في الست عشرة سنة الماضية صرف ١٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ ج . م من المال الاحتياطي العمومي و ٦٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ ج . م من المال الاحتياطي الخصوصى على أعمال عمومية . وانى أوجه الانظار الى هـذه الارقام توجيها خاصا

لانها تدل فى رأيى على أشهر صفة انصفت بها ادارة مصر المالية فى السنين الاخيرة اذلا أظن أنه يمكن الاستشهاد بحكومة فى الارض أعطت من إيرادها لعمل الاعمال العمومية النافعة بنسبة ما أعطته حكومة مصر لاعمالها»

هذه كانت نتيجة السياسة المالية الدولية فى مصر لغاية سنة ١٩٠٤

وأما السياسة الثانية التي اتبعها الاحتلال بعد ذلك حيث انفرد بتسلم الاموال والتصرف فيها بفضل اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ (بين فرنسا وانجلترا) فانها كانت سياسة تبذير وتبديد فقد بلغت زيادات الايرادات عن المصروفات فى بحر الست سنوات الماضية مبلغ ٧٤٥ ؛ ٥٢١ ؛ ١٨ جنيها مصريا وبضم هذه الزيادة الى المتوفر من الاحتياطي العام والخاص حسبما أشرنا لكانت المبالغ المتوفرة لغاية سنة ١٩١٠ — ٥٠٣ ؛ ٢٢٧ ؛ ٣٤ جنيها مصريا وبما أنه لم يبق منها لغاية أول يناير سنة ١٩١١ سوى ماقدر بمبلغ ٦١٤ ؛ ٤٠٣ ؛ ٥ ج . م كما جاء بتقرير المعتمد فى باب المال الاحتياطي فان المبالغ التى ذهبت فى المنافع العمومية والمصاريف الخصوصية المزعومة بسبب الغاء سلطة صندوق الدين وتفرد الاحتلال بادارة سياسة البلاد المالية تكون اذا ٨٨٩ ؛ ٨٢٣ ؛ ٢٨ جنيها مصريا أى مبلغ ٢٠٣ ؛ ١١٥ ؛ ٧٤٧ مليون فرنك فهل يستطيع المعتمد أن يبرر سياسة الاحتلال المالية أمام هذه الارقام ؟ وهل للورد كرومر الذى وصفه سير ألدون غورست فى تقريره ازاء عمله المالى في مصر بالعلى الشأن أن يصف لنا هذه الحالة مرة أخرى بعد أن اعترف بأن حكومة كحكومة مصر صرفت مليونا من الجنيهات فى كل عام على المنافع العمومية تعد أول حكومة مصلحة في الارض وقد انفقت ادارة الاحتلال على هذه المنافع المزعومة في كل سنة من الست سنوات الماضية نحو خمسة أمثال ما تباهي به لورد كرومر ؟ وهل للسياسة الانجليزية أن

تعترف بأن الاصوات الوطنية المصرية التي ارتفعت تجاه هذا التصرف المؤلم كانت على حق وأن سلطة صندوق الدين لازمة لحفظ أموال هذه الامة البائسة مادامت أوربا دائنة لمصر ومادامت مصالحنا ومصالحها لا تتفق بأى حال مع مطامع الاحتلال ؟

نعم يجب أن تعترف السياسة الانجليزية بسوء ادارتها المالية وأنه لا فضل لها فى زيادة رقم الايراد السنوى بل ان الفضل فيه عائد الا نمو عدد الامة وما نستلزمه حياتها من الحاجيات اللهم اذا أصر ممثلوها في مصر علي القول بأن التبديد يعد فضلا والاسراف يعتبر رقياً واصلاحاً ؟

ان مراثرنا تكاد تتفتت كلما راجعنا الجهات التى صرف فيها الاحتلال مبلغ ٣٥٢٫٢٦٠٫٧٧٢ (١) فى ثمانية وعشرين عاما دون أن يكون للمعارف منها الحظ الواجب وللعدل الحق المفروض ولترقية الحالة الاجتماعية بشد أزر الصناعة والتجارة ووسائل الاقتصاد الغرض المقصود فانه أعطى المعارف من هذا المال أربعة ملايين أى ٤٫٠١١٫٠٠٠ من مجموع دخله دفع منها ديوان الاوقاف والاوقاف المحبوسة على التعليم ٤٫٠٠٤٫٠٠٠ ودفعت الحكومة ٧٫٠٠٧٫٠٠٠

بينما نرى الحكومة الانجليزية وهي ذات الجيش الكبير والاسطول الضخم والوكالات السياسية المتعددة فى أنحاء العالم الى غير ذلك مما يحتاج الى نفقات طائلة تنفق على التعليم من ايراداتها ٨٫٠٠٨٫٠٠٠ أى ما يزيد على عمل الاحتلال فى مصر احدى عشرة مرة

---

(١) مجموع المبالغ التي دخلت الخزانة العامة من عام ١٨٨٣ لغاية ١٩١٠ كما جاء بالميزانيات الرسمية وفى كتاب الاحصاء ٣٥٧٫٦٦٤٫٣٨٦ ج . م ولم يبق منها الى أول يناير سنة ١٩١١ كمال احتياطي سوى مبلغ ٥٫٤٠٣٫٠٦١٤ ج . م .

وأخذ من المحاكم ٣٥٠ ، ٢١٢ ، ١٩ ج م وأعطاها منها ٧٨٦ ، ٨٧٩ ، ١١ ج . م وليته صرف هذا الربح من دور العدل على التعليم ليفتخر بانه بالعدل نشر العلم وبالعلم قرر العدل !

هذان مثالان صغيران نقدمهما للعالم أجمع حتى تنتصر الحقيقة التى طالما أخفتها مزاعم التقارير والكتب الاستعمارية وترهات الصحافة الانجليزية وماانسأجرته السياسة البريطانية لمحاربتها زمنا طويلا

واذا سألنا سائل اذا كانت سياسة الاحتلال المالية اتخذت من القضاء أبوابا للربح وضنت على العلم فاين أنفقت هذه الاموال الطائلة فاننا لانتردد فى الجهر بهذه الحقيقة التى لايستطيع المعتمد البريطانى نفسه أن ينكرها وهى أننا اذا استبعدنا ما صرف فى سبيل خسائر الاسكندرية وكوبون الدين العام وأقساطه وخراج الدولة العلية ومرتبات العائلة الخديوية لوجدنا أن مابقى قد صرف فى مرتبات موظفي الحكومة وفي أعمال نظارة الاشغال وفى مصلحة السكك الحديدية والسودان وفى كل من هذه المصالح الاربع للانجليز أكبر نصيب فضلا عن أن وجوه الصرف غير ضرورية فى أكثر المواقف لانها فى الغالب كمالية بينما الكثير من الضرورى الواجب عمله لايجد درهما واحدا ؟

نعم أن للانجليز فى وظائف مصر والسودان القسط الوفير بل لانبالغ اذا قلنا أن مرتبات الموظفين منهم السنوية تعادل مرتبات جميع المصريين ولولا أننا نرد على تقرير سياسى لفصلنا الامر تفصيلا

ولهم فى مشاريع الاحتلال الكل فى الكل فهم الذين يأخذون المقاولات الضخمة ذات الثمن المضاعف والربح الهائل وليس خزان اسوان الذى هو

أحد هذه المشاريع والذى كلفنا ٧٠٤٠٠٠٠٠ (١) ج . م شاهداً على ذلك فان مقاوله كان انجليزياً والمترض لسلفته كان انجليزيا والتى وردت أدواته وحاجياته المصانع الانجليزية ! وغير ذلك فان ماصرف على الكبارى والتكنات وغيرها مما يعد من الكماليات قد صرف وقت ان كانت الحاجة فيه ولا تزال شديدة الى اصلاح مصارف الوجه البحرى الامر الذى أوضحته تقارير كبار المهندسين الزراعيين مصريين وأجانب وفى مقدمتهم مسيو سانت كلير دى ڤيل المهندس الزراعي الخبير الذى قدر بصريح العبارة ما خسرته الفلاحة المصرية من جراء اهمال المصارف فى الوجه البحرى بنحو ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ (٢) من الجنيهات بل ان المستشار المالى الانجليزى قال فى مذكرته عن ميزانية سنة ١٩١١ « يلزم نفقات أخرى لأصلاح الصرف فى الوجه البحرى » مما لا نعده الا فشلا لسياسة الاحتلال المانيه

نعم نعده فشلا ولنا كل الحق ان نتساءل ألم تكن مصارف الوجه البحرى التى يتوقف على اصلاحها اصلاح مساحة كبيرة من الافدنة فى حاجة الى الاصلاح عند ماشيدت سياسة الاحتلال المالية ثكنات جيش الاحتلال بنحو ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وعند ماأنشأت كبارى الروضة والجيزة وبولاق بنحو مليون جنيه بل عند ماصرفت المبالغ الطائلة فى السودان على مشروعات سياسية انجليزية ؟

ماذا تقول السياسة الانجليزية أمام هذا التيار الجارف الذى استنفد أكثر مرافق مصر فقد بيعت الدائرة السنية وقسم عظيم من أملاك الحكومة بنحو سبعة عشر مليوناً من الجنيهات وحرمت الامة من مصادر الثروه كمنع

(١) نفقات الخزان والتعلية معا

(٢) ذكر ذلك فى مؤتمر بركسيل سنة ١٩١٠

زراعة الدخان لتربح الكمارك منه المال الوفير ؟أتقول أنها عنيت بالكماليات قبل الضروريات معتمدة على مابقى لديها من الاملاك لتبيعها في سبيل الاصلاح الحقيقي ؟ اذا كانت هذه سياستها التي ظهرت في مسئلة قناة السويس بحجة أنها في حاجة الى المال لتقوم بالمشروعات النافعة فبئست هذه السياسة اذ أنه لا يوجد مالى خبير متبصر يصرف ما يملكه في الكماليات مرجئا الضروريات للظروف والفرص التي ان أيدها الحال فان الغيب المجهول لا يحتم الاخذ بها!

واذا قالت سياسة الاحتلال المالية انها اعتمدت في المدة الاخيرة على صرف أكبر شطر من المال الاحتياطي على منافع ذات ايراد يربح رقمها في المائة أكثر من المقرر لربح الدين العام وان ما أنفقته على الكماليات ليس الا ترويجا لهذه القضية فاننا نسأل العميد امام العالم بأسره عن الايرادات التي اتجهت مبلغ ٨٨٩ ، ٨٢٣ ، ٢٨ ج . م الذى صرف باسم المنافع العمومية في الست السنوات الماضية ؟ هل انتج للحكومة والامة معا ١٠٠ ، ١٥٠ ، ١ ج ليقال انه ربح ٤٪ وأن صرفه فيما صرف فيه أنفع من صرفه في تخفيف الدين العام ؟

أن المصلحة الوحيدة التي يتوقف نمو ايرادها على عمل الحكومة هى مصلحة الاراضى الزراعية فهل أصلحت السياسة المالية مساحة من الاراضى عادت عليها والامة بربح هذا المبلغ الكبير على التقدير الذى ذكرناه ؟ كلا . أن مساحة الاطيان التي كانت تزرع فى سنة ١٩٠٥ بلغت ٥ ، ٦٠٠ ، ٠٠٠ فدان وقد بلغت فى آخر سنة ١٩١٠ — ٥ ، ٦٤٠ ، ٠٠٠ فدان ولم يقل عاقل ان الـ ٤٠٠٠٠ فدان وهي الفرق بينهما تعطى غلة تقدر بمبلغ ١ ، ١٥٠ ، ٠٠٠ جنيه كما بينا بل على الضد من ذلك فان صافى ايرادات غلة الـ ٤٠ ، ٠٠٠ فدان لا يقدر بأكثر من

٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ لا يكون رقم الربح معه سوى واحد في المائة بالنسبة للمبالغ التى أنفقت !

فهل من السياسة الحكيمة أن نربح من أموالنا بفضل أعمال الاحتلال واحدا فى المائة بينما ندفع لمعظم الدين ٣ ½ ٪

وهل الحزب الوطنى غير محق فى استصراخه العالم أجمع لارجاع سلطة صندوق الدين لتصان مصالح مصر ومصالح الدول الاجنبية فيها ؟

وهل لا يوجد انجليزى حر يناقش حكومته الحساب ويضع حداً لهذا الاغتصاب ويبيض صحيفة تاريخ أمته فى مصر ؟

(١) (حالة الأمة المالية الاقتصادية)

اذا جاز لانصار الاحتلال أن يزعموا مع ماذكرنا بانه أصلح الخزانة العامة وأغدق من نعم حسن ادارته على المنافع العمومية ماجعل حكومة مصر المالية أول حكومة فى العالم فلن يجرأ واعلى القول بان الامة المصرية أصبحت بفضل هذا الاحتلال غنية كثيرة المال وفى رفاهية تغبط عليها بعدان قالوا مرارا وتكرارا ان الفقر قد عضها بنابه وكادت تقبرها الارزاء فى عهد حكومة اسماعيل الي غير ذلك من الادعاءات الكثيرة والدعاوي الطويلة التى يجب ازاءها ان نبين الحالتين قبل الاحتلال وبعده ليعرف العالم مبلغ هذه الاقوال من الصحة ؟

كان عدد الامة ودينها الأهلي ومساحة أراضيها ومصانعها معروفة قبل الاحتلال كما هى معروفة الآن فما علينا الا ان نقارن بينهما حتى تكون الارقام خير شاهد بيننا وبين دعوى أثرائنا فى عهد الاحتلال

سنة	عدد الامة	دين الامة	مساحة الارض	مايخص كل فرد	مايخص كل فدان
	٦٬٨٣١٬١٣١		المزروعة بالفدان	من الدين	من الدين
١٨٨٢		٧٬٠٠٠٬٠٠٠	٤٬٩٧٧٬٦٣٥	١٫٠١	١٫٤
١٩١٠	١٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٦٠٬٠٠٠٬٠٠٠	٥٬٦٤٠٬٠٠٠	٥٫٠٠	١٠٫٦٤

من هذا الجدول الصغير يتضح جليا ان الامة المصرية فى حالة يرثى لها فان عددها زاد اليوم نحو ضعفه عن عام ١٨٨٢ ولم تزد الاراضي المزروعة بهذه النسبة بينما زاد دينها أضعافا وقلت المصادر الاخرى للرزق عما كانت عليه

(١) لايوجد تقدير رسمي لدين الامة ولكن أغلب الماليين قدره بما ذكر

فى عام ١٨٨٢ فقد باع الاحتلال أدوات ما كانت تملكه الحكومة من ورش ومعامل ومصانع الامر الذى أضعف الصناعة فى البلاد وليس ثم برهان أقوى مما قاله لورد كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٥ وهاك تعريبه !

(ان الصنائع التى اشتغل بها الوطنيون أنفسهم قرونا طوالا آخذة في الانقراض)

وقال في موضع آخر من نفس التقرير ما تعريبه !

(والاختلاف ظاهر لكل من يقابل بين مصر الآن وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة فان الشوارع التى كانت مزدحمة بالصناع من غزالين وحاكة وعتادين وصباغين وخيامين وأساكفة وصاغة ونحاسين وسروجية ومن شاكلهم كلها قلت جداً أو دثرت)

فاذا كانت الصناعة قد تلاشت بفضل سياسة الاحتلال التى لا تريد الخير لمصر بتشجيعها والاراضى الزراعية لم تزد الا زيادة تافهة والامة قد زادت مع ذلك ضعفها فعلام يعول الذين لا يجدون من بنيها عملا يسد رمقهم ويصون حياتهم ؟

انهم لاشك يعولون على العطل والتشرد وارتكاب الآثام ! وهل يصح فى شرع أن تدعى سياسة الانجليز مع هذه الحالة المحزنة ان الامة سعيدة غنية بفضل سياستهم الرحيمة وعملهم البار ؟

اننا لا نبالغ اذا قلنا ان كثيراً من أبناء هذه الامة لا يجدون لهم عملا وان قد كثر التسول وكثرت الجرائم بفضل سياسة الاحتلال !

انا نفهم انه كلما نما عدد الامة نمت موارد العمل فكثرت مصادر الرزق

فيها ولكن قضية هذا الاحتلال الغاصب مع هذه الامة ضد ذلك؛ فانه يسمي التعس حياة والشقاء نعيما ! واذا ارتفع صوت الحزب الوطني قال العميد اننا قليلو الخبرة غير محبين لهذه البلاد كما يحبها الاحتلال ! ان الامة الانجليزية بما هي عليه من ثراء وترف لاتزال تطلب المزيد من الاصلاح والخير وهاهي مسألة التعاريف الكمرجية والحرب الاجتماعية الداخلية التي لايزال صداها يدوي في كل مكان شاهد عدل على أن الحياة الاجتماعية الاقتصادية في كل أمة هي مسألة المسائل وأن الواقف في سبيلها المحارب لها العامل على هدمها وعدم نجاحها ليس الا ألد عدو لها وللانسانية والحق

وهل يستطيع عميد الاحتلال ان يسمي الذين دافعوا عن الامة الانجليزية ومصانعها وحياتها وهم صفوة أبنائها بقصار النظر كما سمانا ؟ انا لانشك في انه لو اتبعت انجلترا سياسة مالية في بلادها كالسياسة المتبعة في مصر لفشلت كل الفشل ولكانت أشد بلاد العالم فقرا وأنحسها طالعا ! وكيف لاتكون الحال كذلك ونحن بينما نرى الامم تدافع عن صناعتها الداخلية وزراعتها الاهلية نجد الاحتلال في مصر يضربهما معا الضربة القاضية ! ألم يحرم على مصر صناعة الغزل بما ضربه على معاملها من الضرائب التي لاتوافق روح الاقتصاد والعدل ؟ ألم يمنع الأمة من زراعة الدخان فحرمها في العشرين سنة الماضية نحو سبعين مليونا من الجنيهات رغبة منه في افقارها واسعاد الخزانة العامة بما يعود عليها من الكمارك لتفيض سخاء وكرما على أبناء التاميز ؟

علام يعتمد الاحتلال في دعواه انه أحيا الأمة بعد موتها وأثراها بعد فقرها ونقلها من جحيم الفاقة الى جنة النعيم ؟ أيعتمد على أثمان القطن ؟ وهل هو الذي أعلاها من هبوط ورفعها من ضعة ؟ لنفرض ان هذا سبب

يصح أن تبنى عليه نتيجة فهل في صمود الاثمان وهبوطها مايجيز للمالى المقتصد المحنك ان يتباهي ويفتخر ويقيم على المضاربات المجهولة نتائجها القضايا الاقتصادية والسياسة المالية ؟

يقول عميد الاحتلال في تقاريره السابقة : (ان الضائقة المالية التي وقعت فيها الأمة المصرية ليست ناشئة الا عن المضاربات وانه مادام الفلاح قادراً على دفع الضرائب فلا يطلب من الحكومة ان تمد اليه يد المساعدة)

نعم ان المضاربات كانت سبباً من أسباب هذا الدين ولكن من الذي ضارب ومن الذي سبب الازمة ؟أليس لذين ضاربوا نفر ايعدون على الاصابع وأن الذي سبب الازمة هو تغافل حكومة البلاد أو بعبارة أخري سياسة الاحتلال عن تلك الفوضي التي سادت في الاسواق ثلاثة أعوام ؟ ألم تكن الشركات الانجليزية هي التي ضربت البلاد تلك الضربة التي ارتاح لها الاحتلال وعدها ثراء وغنى وحسنة من حسناته ؟

على اننا نسأل الاحتلال أهل ضارب الفلاح الصغير والصانع والتاجر وهم الأغلبية العظمى في الأمة ؟وماذنب هؤلاء ليقف الاحتلال بينهم وبين ماطلبوا من مدّ الحكومة يد المساعدة الى المصارف العقارية لتخفف عنهم فاحش ربا المرابين ويصونوا املاكهم ويشكروا حكومتهم ؟ألم يكن سبب كف الخزانة عن تفريج هذه الضائقة انها كانت تفضل ان تصل الاهرام بالقاهرة مثلا — فانشأت من القناطر ماأنشأت على ان تبر بأمة لاذنب لها الا أنها مصدر الصرف على هذه القناطر ؟

كفت الحكومة يدها وقبضت المصارف يدها وجاءت السماء بآفاتها فاهلكت الزرع حتى اذا لم تجد المصارف — التي أنشأها الاحتلال وهالل وكبر انها لخير الأمة — أقساطها باعت الاراضى الواسعة بأبخس الاثمان

وحرمت قسما كبيراً من الأمة ثمرة ملكه فهل هـذا من عمل المصلحين ؟

اننا اذا كنا نعارض الاحتلال فى عمله هذا الذى لا يعدالا تناهيا فى القسوة فلأن ذلك محتم علينا . اذ كيف نرى الخطر الاقتصادى على أبواب بلادنا ولا ننبه الأمة اليه ولا ننشر الحقيقة فى الورى ليعرف العالم ان مصر التى اشتهر رخاؤها منذ آلاف من السنين دخلت اليوم بفضل وجود الاحتلال غير الشرعي وسوء طويته فى مرض الفاقة الذي لا يكون لها مخرج منه الا اذا استردت حقها فى الحكومة الذاتية لتنشر العلوم والفنون كما نشرت بفضل مجهوداتها الخاصة مالا يستهان به من دور العلم وما اقامته من المدارس الصناعية وما أخذت تنشئه من النقابات الزراعية التى هى قوام حياة الفلاح فى العالم الأوربى والتى لنا فيها أمل كبير ما دامت حرة عاملة بأخلاص للغاية التى ننشدها جميعا ليأتى يوم تعيد فيه البلاد ما تعمد هذا الاحتلال الباطل سلبها اياه

المعارف في عهد الاحتلال

عمل الاحتلال منذ نزل بهذه الديار على نشر الجهل بين ربوعها واطفاء نور العلم فتأخرت المعارف في عهده تأخرا محسوسا ينطق به الواقع الذي تؤيده الاحصاءات الرسمية . وقد أثبتنا فساد مازعم من أن الجبايات وأثمان الاملاك الحرة والرسوم الجمركية وغيرها من منابع الثروة الكثيرة غير كاف للقيام بالاصلاحات المادية والأدبية التي تحتاجها هذه البلاد عند مافندنا دعواه الباطلة أنه أسعد المصريين من الجهة المادية

ومن تأمل في ذلك البيان الذى سنأتى عليه يتضح له بأدنى نظر أن تلك المزاعم التى زعمها لاأساس لها من الصحة بل هي حجج واهية أسدل منها حجابا على سيء تصرفه في أموال الأمة وغطاء لاجراءاته التي يتخذها حيال التعليم فى مصر حتي ينال بغيته وهى نشر الجهل في هذه البلاد

ولأجل أن نظهر حقيقة بيانه والتأخر العظيم الذى لحق بالتعليم من جراء تصرف الاحتلال نري من الضرورى أن نأتى على مقارنة بين حالة التعليم فى عهد حكومة اسماعيل وحالته الآن

وقد اخترنا أن نقارن بعهد اسماعيل لانه من الثابت انه كان عهد فاقة وحاجة مالية كبرى . فلننظر كيف كان التعليم فى ذلك العهد (رغما من الحالة التى كانت عليها البلاد) متقدما تقدما ظاهرا بينما هو فى عهد الاحتلال الذى يزعم انه يعمل على اسعاد المصريين وترقيتهم قد تأخر الى حدّ يحزن النفوس

يتضح ذلك من المقارنة بين عدد المتعلمين في سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩١٠ مع ملاحظة عدد السكان من وايرادات الحكومة في كل من تينكم السنتين

سنة	عدد السكان	عدد المتعلمين في المدارس والكتاتيب	النسبة المئوية
١٨٧٣	٥٫٢٥٠٫٠٠٠	٢٢٩٫٨٩٣	٤٫٣٧
١٩١٠	١٢٫٠٠٠٫٠٠٠	٢٣٢٫٣٩٨	١٫٩

يتضح من هذه المقارنة الفرق الكبير بين عدد المتعلمين في سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩١٠ فان نسبة المتعلمين في سنة ١٨٧٣ الى عدد السكان كانت ٤٫٣٧ فنقصت في سنة ١٩١٠ الى ١٫٩ فأين تلك العناية المزعومة وذلك التقدم الموهوم ؟

على أن حكومة اسماعيل كانت تنفق على المتعلمين في مدارسها وكتاتيبها من ميزانيتها دون أن تكلفهم شيئاً مامن نفقات الدراسة بل كانت فوق ذلك تعطيهم مرتبات شهرية

واذا فرضنا أن ايراد حكومة اسماعيل في سنة ١٨٧٣ كايرادها في سنه ١٨٨٠ أي ٦٩٩٫٩٩٨٫٨ ج . م فانها قياسا علي مايصرف اليوم في المعاهد الدراسية التابعة للحكومة كانت تنفق على التعليم منه ٥٠٠٫٠٣٢ ج . م أى أنها كانت تنفق عليه ٥٫٥ ٪ من ايرادها

واذا كانت الحكومة قد صرفت في سنة ١٩١٠ مبلغا قدره ٣٠٠٫٠٠٠ ج . م على التعليم فتكون قد أنفقت ١٫٨ ٪ من ايراداتها البالغ قدرها ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ ج . م فيتضح من ذلك ان ماكانت تدفعه حكومة اسماعيل لنشر التعليم يوازي علي أقل تقدير ثلاثة أمثال ماتدفعه الحكومة الحالية من خزانتها بالنسبة لايراد الحكومة في العهدين

يدعى عميد الاحتلال في تقريره الاخير ان الحكومة أنفقت على التعليم

فى السنة الماضية ٥٠٥٬٦٠٠ ج . م وهى دعوى لا يقرها الواقع وما وضع هذا الرقم الكبير الا ذر الرماد فى العيون حتى لا تقف الأمة على حقيقة تصرفات الاحتلال فى التعليم فان تلك الارقام تشمل مصاريف الطلبة وايرادات الامتحانات وايرادات الاملاك التابعة للمدارس وريع الأوقاف المخصصة للتعليم على النحو الآتى

جنيه	
١٤٢٠٠٠	مصاريف الطلبة
١٤٠٠٠	ايرادات الامتحانات
٣٠٠٠٠	ايرادات الأملاك التابعة للمدارس
١٩٦٠٠	ريع الأوقاف المخصصة للتعليم
٢٠٥٦٠٠	مجموع ماتنفقه الأمة
٣٠٠٠٠٠	مجموع ماتنفقه الحكومة
٥٠٥٬٦٠٠	المجموع الكلى

فيتضح من هذه الاحصاءات أن عناية الحكومة الحاضرة بالتعليم لا تذكر فى جانب عناية حكومة اسماعيل مع اختلاف حالة القطر فى هذه السنين عنها فى تلك اختلافا عظيما اذ أن تلك الحكومة كانت تنفق أكثر من جزء من عشرين جزأ من ايرادها مع ما كانت فيه من العسر المالى أما حكومة اليوم فانها تنفق أقل من جزء من خمسين جزأ مع توفر الايرادات

ومع أن صوت الامة قد ارتفع مطالبا باصلاح هذه الحالة حتى تتفق مع الرقى العصرى الذى تحتاجه الامة لا يزال الاحتلال يعمل ليل نهار على الوقوف فى

وجهها والحيلولة بينها وبين نشر التعليم الذى هو السبيل الوحيد الى أمنيتها التى تصبو اليها من عز واستقلال

ولم يقف عمل الاحتلال عند هذا الحد بل تدرج الانجليز فى محو المجانية من المدارس المصرية فأخذوا يحاربونها بما جعل المجانيين فى المدارس الثانوية يتناقص حتى وصل فى سنة ١٩٠١ الى صفر . قال لورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٢ ما تعريبه :

ولا أرى مانعاً يمنع المدارس الابتدائية والثانوية من أن تصير يوما قادرة على سد مصروفاتها من ايراداتها وقد سرنى أن تلامذة المدارس الثانوية فى القاهرة وعددهم تلميذاً دفعوا كلهم أجرة تعليمهم فى السنة الماضية وهذه أول مرة تم فيها ذلك »

وكما محا الاحتلال المجانية من المدارس الثانوية محاها من المدارس الابتدائية . فقد بلغ عدد المتعلمين بالمجان فيها فى سنة ١٩٠٤ واحدا فقط اذ قال لورد كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٥ ما تعريبه

« ومما يستحق الذكر أن تلميذا واحدا فقط يتعلم مجاناً في المدارس الابتدائية » ثم محيت محواً تاما بعد ذلك

حرم الاحتلال أبناء الامة ان يتعلموا على نفقة الحكومة ولم يبال مع ذلك ان يزعم عميده فى كل عام انهم عاملون على اقالة الامة من عثارها والسير بها فى طريق التقدم والارتقاء . فعل الاحتلال ذلك غير خاش ملامة ولا حسابا حرم طبقة الفقراء من التعليم بل قضى على معدن الذكاء المصري ان يبقي مدفوناً بين طيات الزمان

ولقد ضجت الامة من تصرفات الاحتلال فى هذه المسألة وقضائه على

مئات الالوف الذين لا يملك أولياؤهم تلك النفقات الباهظة نفقات التعليم التى يزيد فيها الاحتلال سنة بعد أخرى

دعا هـذا التصرف نواب الامـة وكتابها أن يكرروا طلب اعادة المجانية بعد ان صارت ايرادات الحكومة فى سنة ١٩١٠ أكثر من ضعفها في سنة ١٨٧٣ فبماذا قابل الاحتلال هذا الطلب العادل ؟

انه لما اشتدت صيحات الامة أخذ الاحتلال يسوف ويماطل. ولما لم يبق له شبه اعتذار من محو المجانية وبلغ ضجيج الامة فى سنة ١٩٠٧ عنان السماء عاد فقرر مبدأ المجانية مقصورا على التعليم الثانوى مقيدا بقيود ثقيلة منافية لجوهر ذلك المبدأ . على انه فرض ان لا يزيد عدد المقبولين عن ٦٠ طالبا بعد ان وضع الشرائط التى لا تجتمع الا في نفر قليل ثم زاد هذا العدد في سنة ١٩٠٨ الى ١١٢ طالبا

ومن القيود الثقيلة التي قيـد بها الاحتـلال المقبولين مجانا في التعليم الثانوى تقرير أن يدفع الطالب ٦٠ جنيها مصريا اذا امتنع عن الانتظام في سلك مدرسة المعلمين فاذا دخل هذه المدرسة وأتم بها دراسته ولم يقبل أن يستمر في التدريس سبع سنوات بالمرتب الذي تعينه له الحكومة اضطرته أن يدفع ٣٩ جنيها عن كل سنة من سنى الدراسة التى قضاها في مدرسة المعلمين ومن ذلك يتضح ان المجانية فى السنين المتأخرة اسمية فقط اذ هى محصورة فى عدد قليل جداً من الدارسين فى المدارس الثانوية ومع هذا تبين أن هؤلاء لن يملكوا حريتهم في مزاولة ما يريدون من الاعمال أو الالتحاق بما يشاءون من المدارس في مصر والخارج الا اذا دفعوا نفقة دراستهم الثانوية ثانية ؟

ونحن اذا قارنا بين الحالتين في سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩٠٨ (على ما بينا من الفروق الجوهرية) وجدنا النسبة الآتية :

سنة	نسبة المجانيين الى جميع المتعلمين
١٨٧٣	١٠٠ ٪
١٩٠٨	٣ ٪

هذا ما حصلت عليه الامة من المجانية وهي مع كونها ضرورية لا حقيقية لم تنلها إلا بعد ان نفد صبرها وضاق بتصرف الاحتلال صدرها

يزعم الاحتلال انه نشر العلوم والمعارف في ارجاء البلاد ويسرد ما يشاء من الارقام لاثبات زعمه هذا وسنبين في هذا الفصل قيمة تلك المدارس التي يمتن بلاحق بانه أقامها وبعبارة أخرى نريد ان نبين قيمة التعليم عندنا اليوم

ينقسم التعليم في عهد الاحتلال الى أربع مراتب :

الاولي — التعليم الاولى

الثانية — التعليم الابتدائى

الثالثة — التعليم الثانوى

الرابعة — التعليم العالى

التعليم الاولى — يدخل الاطفال الكتاتيب في السابعة أو الثامنة من أعمارهم ويقضون فيها نحو ست سنين ولا يتلقون سوي القرآن الشريف وبعض المواد الابتدائية . ولما كانت العناية بالتعليم منحصرة في ظاهره وشكله لا في باطنه وحقيقته كانت النتيجة انصراف الاطفال عن الاحتراف بمن آبائهم ومساعدتهم اياهم فيما يزاولون من الاعمال

يستمر الاطفال في الكتاتيب تلك الفترة لا يتعلمون الا تعليما سطحياً حتي اذا خرجوا منها لا يستطيعون الارتزاق من ذلك الضرب من التعليم

ولا الرجوع الى ما كان عليه آباؤهم وبذلك يصبحون عاطلين من العمل غير قادرين على الانفاق على أنفسهم بالطرق الشريفة فيلجأون الى سلوك سبل أخرى للحصول على الكفاف. وهؤلاء يتألف منهم السواد الاعظم من أبناء الامة. فاهمالهم على هذا النحو يعد جناية كبيرة على مستقبل هذه البلاد لانه كلما كثر عدد العاطلين الذين لم يتعلموا تعليما يرشدهم الى طرق الاكتساب يكون الامن مهددا والحوادث الجنائية فى ازدياد

التعليم الابتدائى — أما الطبقة التى يمكنها أن تدخل أبناءها المدارس الابتدائية لنيل شهادتها فانها تضطر الى ابقائهم بها خمس سنين فى المتوسط يتلقون فيها من العلوم مالا يصلح لاكثر من القيام بصغريات الوظائف في مصالح الحكومة لان برنامج هذه المدارس لا يخرج عن كونه مبادئ أولية للغة العربية وقواعدها واللغة الانجليزية وشيئا من الحساب والجغرافية. ومما يلاحظ ان علم التاريخ الذى هو أساس تربية الاخلاق الفاضلة والوطنية الصحيحة غير معتنى به أى عناية لانه ليس داخلا فى برنامج الامتحان وبذلك يهمل. وبعد ان يمضى التلميذ نحو خمس سنين فى درس هذه المواد التي لا تفيده بعد دراستها فائدة يخرج وهو غير قادر على اكتساب ما يقيم صلبه. اللهم الا أن يلجأ الى أبواب الحكومة كل يوم أملا فى خدمتها. وقد يقصد امتحانات الوظائف كلما أعلن خلو شئ منها حتى اذا أعياه الأمر طرق أبواب الوظائف الحرة قانعا بما يناله من الاجر الزهيد. وكثيرا ما يفشل في سعيه فيبقى فى الغالب عالة على أهله بعد ان كانوا يعدونه عونا لهم ونصيرا. بل عالة على الامة ومصيبة على الانسانية والاخلاق

هذا شأن حاملى الشهادة الابتدائية الآن فماذا عسى ان تكون حالهم يوم تحرم الحكومة عليهم التوظف بتلك الشهادة؟ لا شك ان البلاء يكون كبيرا والشر يصبح

مستطيرا الان ذلك القسم الكبير الذى ليس في وسعه الدخول فى المدارس الثانوية اذا أصبح محروما من التوظف عاش أكثره عاطلا طالبا للرزق من الطرق الممقوته المرذولة فيكثر عدد المتشردين والفاسدين

التعليم الثانوي — ولننتقل الآن الى الذين فى وسعهم الانفاق على أنفسهم فى المدارس الثانوية على قلتهم نجد هناك من أسباب الفشل والخيبة مالا يقل عما شاهدناه فى المرتبتين الاوليين

ان الزمن الذي يقضونه فيها يكون فى المتوسط خمس سنين ينفق أهله عليه فى خلالها المقادير الكبيرة من الاموال التى قد لا يحصلون عليها الا بالجهد الجهيد حتي اذا أتم هذه الدراسة ونال الشهادة الثانوية لم يجد فى نفسه كفاءة لالتماس وسائل الرزق الا من سبيل الخدمة فى الحكومة أيضاً اللهم الا الموسرين منهم فانهم يدخلون المدارس العالية كالطب والهندسة والحقوق

نترك هذا القسم الاخير الآن ونتكلم عن الباقين من حائزى هذه الشهادة بلا توظف . لاجرم أن هؤلاء يكونون علي جهل تام بطرق الكسب التى لم يتعلموا شيئاً من مبادئها فى أدوار حياتهم الدراسية لان برامج التعليم التى درسوا عليها ليس فيها ما يمكن الطالب من الارتزاق بواسطة الاعمال الحرة

ولو تأمل الانسان قليلا لوجد أن جميع وظائف المصارف المالية والمحال التجارية وغيرها مملوءة بالموظفين غير المصريين لعدم وجود الطلبة المصريين الذين يمكنهم القيام بتلك الاعمال . وأنى لهم ذلك والاحتلال يعمل جهده فى ابعادهم عنها وعدم تمكينهم منها حتى تنتشر الفوضى ويتضاعف عدد المتشردين والعاطلين من تلك الجيوش الجرارة التى نراها منذ اليوم تتضور جوعا ولا تجد للارتزاق سبيلا

والخلاصة أن برامج الكتاتيب والمدارس التي قررها الاحتلال وقبض على دفتها يديرها طبقاً لاهوائه الاستعمارية لاتزيد الامة الا بطالة وعطلة وشقاء . ولو أن الاحتلال كان يريد الخير لمصر كما يزعم لسلك فى التربية مسلكا يقلل من أسباب شقوة الامة وبلائها ويفتح لابنائها أبواب العمل وطريق ذلك واضح جلى لايكلف الحكومة شيئاً من النفقات الكبيرة فقد كان من الواجب ان تكون الكتاتيب نصف نهارية بمعني أن تلاميذ الكتاب الواحد يجب أن ينقسموا قسمين قسم يقصدون الكتاتيب من الصباح الى الظهر ثم يعملون فى المزارع أو الصنائع وقسم يقضون النصف الاول من النهار فى المصانع والمزارع والنصف الاخير فى الكتاتيب وبذلك لاينقطع أبناء الطبقة الدنيا عن المهن والحرف التى عاش بها آباؤهم وعاشت بهم أيضاً والتى سيلجأون اليها بعد لاتخاذها مصادر لرزقهم

وهذا النظام لايكلف الحكومة شيئاً من المال اذ فى وسعها أن تتفق مع أصحاب المزارع والتفاتيش على ذلك وكذلك يمكنها أن تصل الى هذا الحل فى المدن والقرى الكبيرة بالاتفاق مع أصحاب الحوانيت والمصانع ووابورات الحليج ومعامل الحدادة والنجارة علي أن تلحق بها أبناء كتاتيب تلك الجهات وكل ماعليها أن توجد مفتشين يطوفون على التلاميذ الموزعين على المزارع والمصانع ليتفقدوا أحوالهم ويراقبوا أعمالهم

على أن فوائد هذا النظام أن التلاميذ فى خلال مدة الدراسة المقررة فى الكتاتيب يمكنهم أن يحصلوا بعد التدرب فى المزارع والمصانع على أجور تناسب كفاءتهم وعلمهم بها ثم تجمع شيئاً فشيئاً ويستعان بها على التدرج بهؤلاء الابناء فى سلم الدراسة وبذلك يستقيم شأن أفراد الامة ويوجد بين

الحاملين للشهادات من لهم استعداد للعمل وقدرة على الكسب والربح وتقل بذلك الجرائم والآثام

أن الامة المصرية يتضاعف عددها فى كل ثلاثين عاما فلقد كانت فى عام ١٨٨٢ نحو ستة ملايين وهى فى سنة ١٩١٠ لا تقل عن اثني عشر مليونا. فاذا مامرت ثلاثون عاما أخرى أصبحت مايقرب من أربعة وعشرين مليونا من النفوس فماذا أعد لها من مصادر الرزق ووسائل الثراء؟

انه كلما زاد عدد السكان ضاق نطاق مايقوم بحاجاتهم من مصادر الرزق الزراعية التي لا يمكن بحال من الاحوال تناسبها مع اطراد الزيادة العددية للسكان . اذ لا بد للأمة من مصانع يلجأ اليها الأحداث ويطلبون فيها الفنون والصنائع لتضم الي المصادر الزراعية يوما ما

لا بد للأمة من مدارس صناعية تنصب فيها المغازل وتنسج الأنسجة فتكفى البلاد شر الاغارات التجاريه التى تستنفد في كل سنة دخلها حتى كادت ديونها المتراكمة تستغرق ماتملكه من الاعيان والعقارات

التعليم العالى — اننا نجد من الضرورى أن نقول كلمة عن المدارس العالية التى تأخرت فى عهد الاحتلال تأخرا ظاهرا بعد ان كانت قبل عهده تخرج أساطين فى العلم افتخرت بهم الامة وازدان بذكرهم تاريخها . فقد سعى هذا الاحتلال حتى مسخ التعليم بها مسخا . فجعله باللغة الانجليزية لا العربية التي هي لغة البلاد وجعل على رأسها نفرا من شبان الانجليز الذين يعملون على تأخرها ويخلطون التعليم فيها بالسياسية توصلا الى منفعة الاحتلال وتوطيدا لاقدامه حتى لا يخرج منها من يعتد بهم فيزاحمون الاجانب فى

الوظائف المصرية وفى الاعمال الحرة الوطنية التى تعود على البلاد بالخير والفلاح هذا فضلا عن سعيه فى صبغها بالصبغه الانجليزية

هذه مدرسة الطب مثلا فان الاحتلال سعى فى عقد اتفاق مع الكلية الملوكية الطبية في لندن يجعل لهذه الكلية حق الاشراف على الامتحانات فيها وقد اشترطت أن يحضر من تلك الكلية مندوب فى كل عام على نفقة الحكومة المصرية ليراقب الامتحانات بحيث من يجوزها جاز له الدخول فى الكلية المشار اليها . ولكن الحوادث الاخيرة برهنت على أن هذا الاتفاق غير معمول به فان كثيرا من الطلبة أرادوا أن يتمتعوا بهذا الامتياز فسافروا الى لندن ولكنهم صدوا عن الدخول فيها فظهر بذلك أن ذلك الاتفاق لم يعمل الا في مصلحة الانجليز لان مندوبها لا يحضر الا شتاء ليحصل على مآرب اخرى له ولموفديه

ولاشك أنه ان دام الحال على هذا المنوال وبقيت نتائج الامتحانات في هذه المدرسة على ماهى عليه الآن فان عدد المتخرجين منها سيكون غير كاف للبلاد التى هى فى حاجة كبيرة للاطباء الوطنيين للمحافظة على الصحة العمومية فيها .

ومع أن الاحتلال يقصد بأعماله التقليل من عدد الاطباء لانه يرى ذلك ضد مصلحته فانه لم يتمالك من الاعتراف بذلك حيث قال ناظر هذه المدرسة في تقريره الذى رفعه الى اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٨ مانصه (وزيادة على ذلك فان رأيي أنه من العبث أن نترك حرية العمل لعنصر شديد الضرر كالاطباء الماطلين) ومن المدهش أن نرى مثل هذا التصريح فى بلد هو فى حاجة شديدة الى الاطباء

ونرى من أعمال الاحتلال في مدرسة المهندسخانة انه غير فى برنامجها وبدل حتى قل عدد قاصديها كما جاء فى تقارير اللورد كرومر فان عدد الطلبة في سنة ١٩٠٠ كان ٥٠ وفي سنة ١٩٠١ كان ٤٠ وفى سنة ١٩٠٢ بلغ ٢٧ طالبا وفي سنة ١٩٠٣ بلغ ٢٣ طالبا فقط ثم عمد الاحتلال الى اتخاذ طريقة يستر بها سياسته الخرقاء فاباح دخول الساقطين فى امتحان الشهادة الثانويه فيها وبذلك ازداد عدد الطلبة فى سنة ١٩٠٩ الى ١١٢ طالبا ولكن النظارة أصدرت أمرها بعدم قبول الطلبة الساقطين في امتحان الشهادة الثانويه ومن العجيب أن السير الدون غورست لم يتكلم على هذه المدرسة فى تقريره الاخير سوي قوله (وبلغ عدد التلامذة فى المهندسخانه ١٠٠ (فقط) ونال منهم الدبلومات ١٧ طالبا ١٤ فى الرى و ٣ فى البناء)

فاين هو التقدم الذى أحدثه الاحتلال وهل من المعقول أن بلادا زراعية يبلغ عدد سكانها ١٢ مليون نفس يتخرج لها ١٧ مهندسا ليقوموا بحاجتها ؟ ؟

أما عن أعمال الاحتلال فى مدرسة الحقوق فيكفي أن نذكر مانشره مسيو لامبير فى جريدة الطان فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٠٧ حيث قال :

« وقد حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسى فى مدرسة الحقوق بلا تبصر في حين أن تعليم الحقوق فى هذه المدرسة لا يزال ويجب أن يكون تعليما فرنسيا ما دامت قوانين البلاد لم تغير تغييرا كليا »

وقد عمل الاحتلال جهده في حمل مسيو لمبير على الاستقالة من نظارتها لما تحققته من كفاءته ووضع مكانه شابا انجليزيا حديث العهد لم ينل من شهادات الحقوق سوى « ليسانس »

أن الاحتلال لم يقصد فى الواقع الا مصلحة الانجليز وحدهم وايجاد وظائف يملأها غير الاكفاء من أبناء التاميز الذين ضاقت بهم بلادهم فاتى بهم ليتناولوا ضخم المرتبات ويسند اليهم عظيم المراتب غير عابئ بمصلحة البلاد الادبية والمادية

ولا يفوتنا أن نذكر فى هذا المقام أن الترتيب الذى يتخذه الاحتلال لتنفيذ مآربه هو استحضار عدد كبير من المعلمين الانجليز سنويا ليلقى اليهم زمام التعليم وفى بحر تلك السنة التي يحضرون فيها يكون قد أوجد لهم وظائف ادارية فى الحكومة فلا يلبث أن ينقلهم اليها حتى اذا خلت منهم وظائف التعليم جئ بغيرهم فشغلوا وظائفهم وهكذا

* * *

كلمة عن الزراعه — يقول المحتلون انهم يوم نزلوا مصر وجدوها فقيرة على شفا جرف من الافلاس فوجهوا عنايتهم الى انقاذها من تلك الحال والله يعلم والواقع يشهد أنهم ما زادوا على أن دفعوها الى الجهل المدمر متخذين حجابا من التغرير يسترون به أعمالهم أمام الملأ الاوربى

ولقد بلغت مزاعمهم انهم يضعون المسائل كأنها حقائق راهنة ثم يقيمون عليها أساس فخرهم الكاذب — وانه لما يدهشنا أن يجرأ انسان على دعوى التنافر بين المصالح المادية والمصالح المعنوية فيقول انه ليس في استطاعة أحد أن يقول بالاصلاح المادى والمعنوى في آن واحد وحسبنا فى تفنيد ذلك أن نقرر أن السعادة المادية لا تكون مضمونة موثوقا بها الا اذا كانت مقامة على دعائم العلم . لكن الاحتلال لا يريد الخير لهذه البلاد فهو يعمل على ابعادها عن العلم بقدر ما يستطيع . لذلك لم يفكر فى اقامة المدارس الزراعية والصناعية

لانها تنير للامة سبيلها وتصون أموالها ومكاسبها وتحافظ عليها من الضياع فى خارج البلاد كما هو الواقع الآن

فحرمان مصر من مصادر الثروة الزراعية والصناعية ومن الوسائل العلمية الممهدة لذلك مقصود بالفعل وقد أفضى الى أن يخرج من يدها جميع ماتناله من ثمن القطن وغيره بل انها فوق ذلك تخرج كل عام مثقلة بالديون فان حاجاتها ومرافقها تقتضى انفاق أكثر مما يدخل جيوب أهلها من أثمان المحصولات السنويه

وخلاصة القول ان المحتلين فيما زعموه من أنهم عملوا أقصى ما يمكنهم عمله وانه لم يكن في استطاعتهم ولا استطاعة احد الاشتغال بأصلاح الحالة المادية والشؤون المعنوية والاجتماعية كانوا ولاريب أحد رجلين أما رجل لايعرف كيف يصرف الأمور ويدبر الشؤون ولا يدرك كيف يسوس أمة تحل نفسه حق السيطرة عليها بلاحق وأما خادع يظهر غيرما يبطن ويتغفل العالم بما ينشره فيهم من المزاعم الفاسدة والاقوال الباطلة المموهة

فتحت الخرطوم فى سنة ١٨٩٨ فكان أول ما بدأ به الانجليز تأسيس كلية غوردون التي بها مدرسة للقضاء وأخرى للهندسة عدا المدارس التى أنشأوها والكتاتيب التى أقاموها وقد كان السودان ولايزال على مانعلم من الفاقة الشديدة والفقر الزائد

فعلوا ذلك فى السودان. وان للقوم لمآرب سياسية لا تخفى على الخبيرين اذ خالفوا فى تلك البلاد سنتهم التى استمسكوا بها فى مصر ولم يقعدهم فقر السودان وشديد حاجته الى المال عن الأسراع بأقامة المعاهد العلمية

مما تقدم يتضح ان الاحتلال يحارب هذه الامة حربا عوانا بابقاء أستار

الجهالة مسدلة على البصائر والحيلولة المطلقة بين نفوس ظمئة أشد الظمأ الى العلم وبين موارد التعليم على قلتها ونضوب مادتها

أجل أن الاحتلال ليقف سداً منيعا فى وجوه هذه النابتة التعطشة الى التعليم وبذلك يضيق الخناق على العقول ويشدوثاق النفوس ويمنعها أن تتكمل بالمعارف وتصل الى أرفع ما قدر لها أن تبلغه من مراتب الرقي والكمال فأية جريمة أكبر أثما من محاولة الاحتلال مسخ أمة كاملة وجعلها في الحضيض بمنع تأسيس دور العلم وجده فى جعل ما هو قائم منها اطلالا بالية ورسوما عافية ؟

النتيجة

ان السياسة الانجليزية فى مصر ليست الا سياسية أنانية وغدر يحارب بها الاحتلال المصريين في أعز أمانيهم ويقضى على المصالح الاوروبية كل القضاء بينما يغنى أبناءه ومصانعه ويوسع أملاكه على حساب مجهودات هذه الامة الطاهرة العاملة . لذلك كان وجود الحزب الوطنى قذى فى عينه يتهمه بكل التهم التى لم يقم الى اليوم على أقلها دليلا معقولا والتى أدرك العالم الاوربى بعد أن خدع زمنا طويلا مبلغها من الصحة

على ان الحزب الوطني الذى هو مظهر الفكرة الوطنية كما قلنا لا يقصد بجهاده محاربة المصالح الاوربية فى مصر بل على الضد من مزاعم الاحتلال فانه بما اختطه لنفسه من سياسة يحترم كل الاحترام هذه المصالح ويذود عنها بكل قواه فقد أبان المرة بعد المرة أن مصلحة البلاد متفقة تمام الاتفاق مع مصلحة أوروبا فيها كما أنها غير متفقة مع وجود هذا الاحتلال . وليس ثم دليل

أقوى على اخلاصه في هذا السبيل من أنه صرح مراراً بل جعل أحد مبادئه قبول المراقبة الاوربية على مالية بلادنا مادامت أوربا دائنة لها ومادامت مصلحتها تقضي بهذه المراقبة . وقد ألم الحزب ألما شديداً لاتفاق بعض الدول على الغاء صندوق الدين في عام ١٩١٢ اذ أنه رأى أن الضمانة الوحيدة لصيانة أموال هذه الامة ومصلحة الدائنين ستكون مباشرة تحت سيطرة السياسة الانجليزية التي لاتبغي الا نفعها ولا تعمل الا لمآربها مما تضيع معه لامحالة المصلحتان المشتركتان مصلحة مصر باسرها ومصلحة العالم الاوربي

لذلك يلح الحزب الوطني في الطلب بل وتلح الامة المصرية من كبيرها الى صغيرها بوجوب اعادة سلطة صندوق الدين الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٠٥ مادام الاحتلال في مصر حتى لاتضيع أموال أخرى طائلة كالتي صرفها الاحتلال في الست السنوات الماضية على الكماليات والتي استفاد منها اضعاف ما استفاد المصريون ولم نستفد منها أو باشيئاً مذكورا

نعم ان المصلحة المشتركة بيننا وبين العالم المتحضر تقضي بوجوب توطيد دعائم هذه السلطة المالية الا وهي سلطة صندوق الدين تلك السلطة التي قدمت لمصر أجل الخدمات وبرهنت بعملها على ضرورة وجودها ولزوم بقائها !

ان الحزب الوطني لايفتر عن نشر الحقائق ومتابعة السير في تنفيذ خطته الشريفة مهما كانت الصعاب والعراقيل التي ينصبها خصومه في طريقه ومهما كان لون التمويهات زاهيا باهيا فأنه لون لا يلبث أمام الحق طويلا حتى يزول ! وكيف لايكون هذا واجب حزب يرى الجهل متفشيا في أغلب طبقات أمة غنية بمالها ذكية بمداركها شديدة الشوق الى أخذ نصيب كبير في الحياة العلمية والعملية ؟

ان الحزب الوطنى لا يريد بعمله ومجهوداته الا أن يسود الحق على الباطل وهو الأمر الذى يقره كل منصف . وليس هناك باطل أشد ألما وأسوأ فعلا من احتلال جاءنا بادعاء نخلق لنفسه ألف ادعاء طوى تحتها معالم هذا الحق ودفن تحت استارها شرف الأمة الانجليزيه وعظمة التاج البريطانى !

لا يريد الحزب الوطنى الا أن تكون العلائق بين الأمة المصرية والأمة الانجليزية وثيقة العرى قوية الدعائم لذلك نادى وينادى بجلاء هذا الاحتلال فان وجوده وصمة فى تاريخ الأمة الانكليزية وسبة لشعب يرى نفسه حقيقا بأن يكون فى مرتبة الشعوب الراقية بما أوتيه من نعيم ومواهب

لا يريد الحزب الوطنى أن تكون مصر وهى محط المدنيات القديمة والحديثه مرسحا لتمثيل مظالم العصور الأولى بما يوعز به الاحتلال الى حكومتها من قوانين لا توافق مصلحة الأمة وشرائع لا تتفق مع العدل ابدا وأن لمدا يحج اليه عشرات الآلاف فى كل عام ليعجبوا بآثاره وعظمته وتربته وصفائه لجدير بأن يكون مثال الرقى والعدل لا عنوان التأخر والعسف

يطلب الحزب الحكومة الذاتيه لا ليستفيد رجاله العاملون كما ادعى ساسة الاحتلال بل لتستفيد أمة يجب أن يكون لها التمتع بثمر جهادها فتفتح للعلم ابوابه وللاقتصاد طرائقه وترفع للحياة الأجتماعيه اعلامها وتعيش مع العالم عيشة طيبة مغزاها السلام العام ومبناها المحاسنة والالتئام !

وأنه لا يوجد سياسى خالى الغرض ينكر على أمة حق أشرافها على مرافقها اللهم الا اذا كان هذا السياسى من الانكليز الذين يرون الا تكون عظمة دولتهم ومجد ملكهم وجلال شعبهم الا حيث تسلب أمتعة الامم وتغتصب مرافق الجماعات :

أننا نعرض مرة أخرى برنامج أعمالنا على العالم بأسره ليحكم هل نحن بمدلوله نريد فتنه او ثورة أو تدميرا البلاد لاحياة لنا الا بسلامتها ولاراحة الا بسعادتها ، نعرضه على العالم الراقى لينصفنا مع هذا الاحتلال الذى أقام الدليل تلو الدليل مدة وجوده فى مصر انه عدو كل شيء بل عدو نفسه كذلك

وهذا هو البرنامج

مبادىء الحزب

أولاً استقلال مصر كما قررته معاهدة لوندره فى عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد علي والضامن للاستقلال الداخلى للبلاد (تدخل تحته كافة البلاد التى ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية) وهو الاستقلال الذي وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسمياً بذلك

ثانياً : ايجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسؤولة امام مجلس نيابى تام السلطة كمجالس النواب فى أوروبا

ثالثاً : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لاوروبا ومادامت أوربا تطلب هذه المراقبة

رابعاً : انتقاد الاعمال الضارة بكل صراحة والاعتراف بالاعمال النافعة والتشجيع عليها وارشاد الحكومة الى خير الرعية ورغائبها والاصلاحات اللازمة لها

خامساً : العمل لنشر التعليم فى انحاء الديار على اساس وطنى صحيح بحيث

المكتبة السحابية
دار الوثائق القومية بالإسكندرية

ينال الفقراء نصيب وافر منه وكذا محاربة الخزعلات والترّهات . ونشر المبادىء الدينية السليمة الداعية للرقى . وحث الاغنياء والقادرين على بذل كل المساعدة لنشر التعليم بتأسيس الكليات فى البلاد . وارسال البعثات لاوروبا . وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال

سادساً ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة والعمل . والجد وراء نيل الامة استقلالها العلمي والاقتصادى

سابعاً ارشاد الاهالى بكافة الوسائل الممكنة الى حقائق الاحوال وبث الشعور الوطنى فيهم ودعوتهم للاتحاد والائتلاف وتمكين المحبة بين عنصرى الامة المسلمين والاقباط وتنبيههم الى واجباتهم نحو بلادهم والعمل للمحافظة على الامن والسكينة في كافة ارجاء القطر

ثامناً مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنجاح والاجتهاد فى تحسين الاحوال الصحيه حتى يزداد عدد السكان فتزداد الامة قوة على قوتها

تاسعاً تقوية روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والاجانب وازالة سوء التفاهم من بينهم . والسعى لجعل محاكمة المجرمين الاجانب امام المحاكم المختلطة

عاشراً بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية . وانماء علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا . ونفى كل تهمة عن مصر والعمل لايجاد أنصار لها فى كل انحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعدها على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية والتغلب على المساعى التى تعمل ضدها ويراد بها اخفاء الحقيقة عن العالم

فهل فى هذه المبادئ ما لا يوافق مصلحة أوروبا ؟ وهل فيها شئ يدعو الى القلق والخوف ؟ وهل فيها افتئات على حقوق مصر المقدسة ؟

هل فيها اعتداء على مصالح أوروبا فى مصر ؟

وهل فيها احتلال يهدد مصلحة العالم في البحرين الابيض والاحمر وما بينهما من قناة السويس ؟ وهل فيها تأسيس مملكة أفريقية ضخمة ؟ وهل فيها شنق وجلد وغلظة وقسوة ؟

ليس فيها شيء مما أتاه ويأتيه الاحتلال فى مصر لذلك كان من مصلحة كل رجل كبير القلب شريف الشعور صادق العزم ان ينادى معنا بوجوب انجلاء الاحتلال البريطاني عن هذه الديار . . . .

329.962:H67rA

الحزب الوطني ،

رد الحزب الوطني

SEP 8

329.962
H67rA

~~4 Oct 66~~
~~1 Jun 68~~

JAFET LIB.
~~8 NOV 1977~~
J. LIB.
~~2 DEC 1991~~

329.962:H67rA:c.1
الحزب الوطنى (مصر)
رد الحزب الوطنى على تقرير المعتمد
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES

010:5030

329.962
H67L A
C.1